



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



تقييم إطار النظام الانتخابي

التقرير النهائي

الكويت

نوفمبر ٢٠٠٨

٥	الملخص التنفيذي
٦	١ - ديموقراطية غير كاملة، لكنها أكثر الدول الخليجية مشاركة
٧	٢ - مجتمع مركب دون أحزاب سياسية
٧	٣ - تاريخ الانتخابات المنافسة
٩	أولويات تقوية إطار النظام الانتخابي
١٠	مقدمة وشكر
١١	الجزء الأول:
١١	المحتوى الدستوري والسياسي
١١	١ - المحتوى الاجتماعي/ السياسي
١٧	٢ - المحتوى الدستوري
٢٠	٣ - حقوق الإنسان والحريات الأساسية
٢٥	الجزء الثاني:
٢٥	تحليل الإطار القانوني / الإداري لعقد الانتخابات
٢٥	١ - المعايير الدولية ذات الصلة
٢٥	٢ - التشريع الكويتي محل التطبيق
٢٦	٣ - النظام الانتخابي
٣١	٤ - الحق في التصويت (عدم التأهل، عملية تسجيل الناخبين)
٣٢	٥ - الحق في الترشح للانتخابات: تسجيل المرشحين
٣٤	٦ - إدارة الانتخابات
٣٧	٧ - الحملات الانتخابية
٤٠	٨ - التصويت
٤١	٩ - عد الأصوات، تجميع وإعلان النتائج
٤٤	١٠ - النساء
٤٤	١١ - نظام الشكاوى والطعون
٤٥	١٢ - مراقبة الانتخابات من قبل مجموعات غير حزبية
٤٦	١٣ - الانتخابات البلدية
٤٧	قائمة التوصيات
٤٩	الملاحق

يتفق إطار الانتخابات البرلمانية الكويتية في الشق الأكبر منه مع المعايير الانتخابية، وإن احتوى على بضع أوجه القصور التي ينبغي معالجتها.

وبالرغم من أن الكويت لا تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية، و أن النساء لم يحصلن على حقهن في التصويت والترشح للانتخابات إلا في عام ٢٠٠٥، فإن البلاد تحظى بتاريخ طويل من الانتخابات الحقيقية والتعددية. وبشكل عام، فإن هناك ثقة في عمل الإدارة الانتخابية. على أن تساوي الأصوات أمر لا يحظى بالاحترام، لأن حجم جمهور الناخبين في الدوائر الانتخابية الخمس، التي يمثل كل منها عشرة أعضاء في البرلمان، يتنوع بشكل كبير.

واجهت السلطات الانتخابية بعد انتخابات مايو ٢٠٠٨ صعوبات واضحة في عد و تجميع الأصوات، الأمر الذي تمخض عن اختلافات و استئنافات قضائية. ولا شك أن هناك مجال لتقديم معايير لتعزيز مستوى الشفافية، و تحسين كيفية عد و تجميع الأصوات (على سبيل المثال من خلال طلب نشر فوري ومفصل لنتائج الانتخابات على كافة المستويات)، و إصلاح الإجراءات الخاصة بالنظر في الشكاوى وعمليات الاستئناف الخاصة بالانتخابات. تجري إدارة الانتخابات في الوقت الحالي بصورة مشتركة من قبل وزارة الداخلية، ووزارة العدل، و القضاء. كذلك يضطلع ممثلو المرشحين بدور في إدارة الانتخابات أثناء الاقتراع. وقد يكون من الأجدر إنشاء لجنة انتخابات مستقلة، تضطلع بمسئولية إدارة عملية الانتخابات برمتها. يفرض التشريع بعض القيود على حق التصويت - كالتقيود على المواطنين المجنسين، و الشرطة، و العسكريين. وهذه القيود لا تتفق مع المعايير الدولية. وبالنظر إلى الدور الواضح للمصادر المالية في القيام بالحملات الانتخابية، نجد أنه من المناسب وضع ضوابط لتمويل تلك الحملات.

يتسم النظام السياسي / الانتخابي بالدور السيادي للأمير. فهو يعين الحكومة دون حاجة إلى موافقة البرلمان. ولأن الوزراء أعضاء بحكم مناصبهم في البرلمان، تصبح أهمية الانتخابات البرلمانية أقل. على أن البرلمان يلعب دوراً هاماً في محاسبة المسؤولين، وخاصة من خلال استجواب الوزراء.

وهناك نقص في مدى الوضوح القضائي فيما يتعلق بحق المواطنين في تأسيس أحزاب سياسية. ذلك أنه ليس هناك نظام للتسجيل الرسمي للأحزاب، وبالتالي تميل المجموعات السياسية إلى العمل كمجموعات من الأفراد مفككة. علماً بأن الاتفاقيات التي انضمت إليها الكويت تقرر بالحق في تأسيس تجمعات سياسية.

١ - ديموقراطية غير كاملة، ولكنها أكثر الدول الخليجية مشاركة

يظهر العديد من الكويتيين احتراماً كبيراً للدستور، ويعتبرونه ذا أهمية أساسية في الحفاظ على الاستقرار السياسي للبلاد.

يتسم النظام الدستوري بالدور الكبير والقوي للأمير، والذي عليه، بالرغم من ذلك أن يتبارى مع برلمان منتخب جزئياً. يقوم الأمير بتعيين الحكومة، والتي لا تحتاج إلى موافقة من البرلمان. الوزراء الحكوميون أعضاء بحكم مناصبهم في البرلمان. الأمر الذي يقلل بشكل واضح من الفصل بين الفرعين التشريعي والتنفيذي للسلطة، ويهمش من سلطات أعضاء البرلمان المنتخبين بشكل مباشر. على أنه كانت هناك أوقات استخدمت فيها أصوات الوزراء كأدوات لإحداث إصلاحات لصالح الديموقراطية، مثل إقرار حق النساء في الاقتراع.

قد لا تتواءم الترتيبات الدستورية مع روح المادة ٢٥ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ICCPR^١، والتي تتضمن أنه «عندما يسهم المواطنون في إدارة الشؤون العامة عبر ممثلين منتخبين بحرية، (...) فإن هؤلاء الممثلين يقومون في الواقع بممارسة سلطات حكومية، وأنهم محاسبون عبر العملية الانتخابية على ممارستهم لتلك السلطة»^٢.

وبالرغم من ذلك، فإن الإطار القانوني يحتوي آليات واضحة تجعل الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وخاصة من خلال السماح لأعضاء البرلمان بمساءلة واستجواب الوزراء والتصويت على طرح الثقة فيهم. وبالفعل، فإنه في غياب حاجة الحكومة إلى دعم أغلبية المجلس، فإن المساءلة/الاستجواب، قد احتل أهمية أكبر في الكويت أكثر مما هو في الديمقراطيات الأخرى.

في السنوات الأخيرة، قام البرلمان بصورة متزايدة بتحدي الحكومة بشأن قضايا السياسة، و اظهر "عضلاته الدستورية" باستخدام تلك الأدوات. وقد ردت السلطة التنفيذية بقوة على التحدي البرلماني، وعلى سبيل المثال بحل المجلس، والدعوة لانتخابات جديدة.

وكنيجة لذلك تزايد التوتر في العلاقة بين الحكومة والبرلمان. إلا أن الحوكمة الديموقراطية للكويت قد تحسنت على مدى السنوات الأخيرة. ومن الجدير بالذكر أنه، بالمقارنة بفترة السبعينات والثمانينات، عندما تم حل المجلس، فقد تم عقد انتخابات جديدة متوافقة مع أحكام الدستور. بالإضافة إلى ذلك، فإنه منذ عام ٢٠٠٣، فإن ولي العهد لم يعد يشغل بصورة آلية منصب رئيس مجلس الوزراء، الأمر الذي قلل الجدل في قيام البرلمان بمناقشة سجله في العمل بمنصبه. ومنذ عام ٢٠٠٥ حصلت المرأة على حق التصويت والترشح للانتخابات وفي عام ٢٠٠٦ أقر البرلمان نظاماً انتخابياً جديداً، بالرغم من معارضة المتنفذين.

١ - ضمن أمور أخرى، تتناول المادة ٢٥ مع حق المرء في انتخاب الآخرين، والحق في أن يتم انتخابه.

٢ - لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام على المادة ٢٥ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٩٩٦)، الفقرة رقم ٧.

٢ - مجتمع مركب من دون أحزاب سياسية

يتسم المجتمع الكويتي بالتعقيد، وبالعديد من خطوط التمايز مثل حضري/قبلي، إسلامي/علماني، مساند للحكومة/معارض^٣، و سني/شيعي، بالإضافة إلى المرجعية العائلية.

إلا أن التشريع الكويتي لا يعترف بوجود الأحزاب السياسية^٤. وعليه، فإن الفوارق الاجتماعية لا تترجم إلى طيف حزب سياسي. ويحاول المرشحون المستقلون غير الحزبيين نيل مقاعد انتخابية، بالرغم من أن وجهات النظر السياسية لأولئك المرشحين معروفة بشكل عام للناخبين. وبالرغم من أن المحاور السياسية تبدو ظاهرياً وكأنها بين أفراد، فإن أعضاء البرلمان ينسقون انتخاباتهم و أهدافهم السياسية في تكتلات برلمانية غير رسمية. على أنه بالنظر إلى أن الساحة السياسية ليست محددة المعالم بشكل واضح، فإن تحديد الأهمية النسبية للهوية الاجتماعية / الدينية / السياسية للمواطنين في الحياة السياسية يعتبر أقل سهولة منه في البلدان الأخرى.

ينظر العديد من الكويتيين إلى مفهوم الأحزاب السياسية نظرة سلبية، وذلك بسبب نظام الحزب الواحد في سورية، و في العراق في الماضي، و دور الأحزاب السياسية اللبنانية في الحرب الأهلية. لذا لا يزال يتعين إقناعهم بالدور المفيد الذي من الممكن أن تلعبه الأحزاب السياسية في الديمقراطية. من الصعب تصور النهضة الديمقراطية الكويتية المستمرة دون السماح بتشكيل الأحزاب السياسية.

٣ - تاريخ الانتخابات المنافسة

للكويت تاريخ طويل من الانتخابات المنافسة. وتحظى العملية الانتخابية بثقة واسعة في نزاهتها، لدرجة أن انتخابات عام ١٩٦٧ - والتي اعتبرت مزورة - لا يزال الكثيرون يتذكرونها. إلا أنه لا يزال هناك قلق بشأن عدم استئصال ظاهرة شراء الأصوات.

شاب عملية عد الأصوات خلال انتخابات مايو ٢٠٠٨ بعض الأخطاء وبالفعل، في سبتمبر ٢٠٠٨ قامت المحكمة الدستورية بإبطال انتخاب اثنين من أعضاء البرلمان على خلفية أن النتائج الرسمية تم تجميعها بشكل خاطئ. قامت المحكمة بمنح الفوز بعضوية البرلمان لاثنين آخرين من المرشحين.

عقدت انتخابات مايو ٢٠٠٨ تحت مظلة نظام انتخابي جديد حيث تم دمج الدوائر الخمسة والعشرين التي استخدمت في الانتخابات السابقة في خمس دوائر أكبر، مع حق كل مصوت في التصويت بأربعة أصوات. ساد الاعتقاد بأن النظام الجديد سيجعل من الأسهل على النساء أن يتم انتخابهن، و يجعل من الأصعب شراء الأصوات و يسهل الاستراتيجيات المنسقة للانتخابات بين المرشحين المتفقيين فكرياً.

٣ - بالنظر إلى أن الحكومة لا تحتاج إلى إقرارها من قبل البرلمان، فإن المعارضة لا تشير بالضرورة إلى أنها أقلية من أعضاء البرلمان.

٤ - لا يشير التشريع بشكل واضح لحق تشكيل الأحزاب السياسية، كما لا يحتوي على تحريم واضح لذلك. في جميع الأحوال، ليس هناك آلية لتسجيل الأحزاب السياسية.

على أن النظام الجديد كان له بعض "الآثار الجانبية" غير المتوقعة. على سبيل المثال، بسبب أن كل مصوت كان له أربعة أصوات، قامت بعض الكتل السياسية «بمبادلة» الأصوات» مع بعضها البعض، وهو الإجراء الذي سهل حدوثه وجود شبكات اجتماعية متقاربة (كالعائلات، والعشائر، و القبائل). يسمح هذا للمرشحين بأن يكون لديهم فكرة جيدة عن عدد الأصوات الرئيسية الداعمة لهم الأمر الذي يمكنهم من "مبادلة" صوت أو اثنين من الأربعة المتاحة للمصوتين مع مرشحين آخرين، مقابل الأصوات الداعمة الرئيسية للمرشحين الآخرين.

تجري إدارة الانتخابات بواسطة وزراء الداخلية، والعدل، و القضاء، مع دور لممثلي المرشحين أثناء الاقتراع وعد الأصوات. لا يبين القانون المسؤوليات المحددة للوزراء بشكل واضح. كذلك فإن من المشاكل الإضافية المحتملة في الترتيبات، أن القضاء له دور في إدارة القوانين الانتخابية، بالإضافة إلى التعامل مع أية اعتراضات قانونية على العملية.

أولويات تقوية إطار النظام الانتخابي

بينما يتوافق الإطار الانتخابي على نطاق واسع مع المعايير الدولية، يتعين التعامل مع عدد من القضايا، مع أخذ أوجه القصور التي شابت انتخابات مايو ٢٠٠٨ بعين الاعتبار. ومن أهم التوصيات:

● ينبغي أن تكون إجراءات عد وتجميع الأصوات أكثر شفافية. تتضمن التحسينات التشريعية المقترحة منح المرشحين وممثليهم الحق في تلقي نسخة معتمدة من المحضر الرسمي لكافة اللجان الانتخابية، و نشر نسخة من نتائج الانتخابات للعمامة فيما يخص كل مركز انتخابي مباشرة عقب توقيع محضر اللجنة الفرعية، والطلب من إدارة الانتخابات أن تنشر نتائج الانتخابات الخاصة بكافة مراكز الاقتراع، وعلى موقعها على الإنترنت على سبيل المثال، في موعد لا يتجاوز موعد الإعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات. ينبغي أن يحتوي قانون الانتخاب على أحكام تنظم إعادة عد أوراق الاقتراع، وأن يضع الموعد النهائي القانوني الذي يتعين فيه الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات.

● ينبغي خفض مدة الموعد النهائي لتقديم الاعتراضات ضد نتائج الانتخابات و الموعد النهائي للبت في مثل تلك الاعتراضات. أما الوضع الأمثل فهو أن كافة تلك الاعتراضات ينبغي الانتهاء منها قبل تشكيل البرلمان الجديد.

● عند تحديد الدوائر الانتخابية، ينبغي بذل المزيد من العناية ليمثل كل عضو برلمان عدداً مماثلاً من المصوتين.

سيتم التطرق إلى توصيات مفصلة أخرى في نهاية هذا التقرير.

تم إعداد هذا التقرير بواسطة بول أوجريدي، و مايكل ماير-ريسندي من المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية، عقب مهمة إلى الكويت في مايو ٢٠٠٨، و بواسطة د. إبراهيم الهدبان، جامعة الكويت، و حمود عقلة العنزي، من جمعية الشفافية الكويتية. يعكس التقرير ما توصل إليه واضعوه من نتائج.

تعرب كلا المؤسستين عن امتنانهما لكافة المحاورين الذين تم الالتقاء بهم خلال إنجاز هذه المهمة. هذا التقرير جزء من برنامج إقليمي لتقويم الأطر الانتخابية، تنفذه المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية بدعم مالي من عدة متطوعين. تم دعم التقرير مالياً من وزارة الخارجية الألمانية. فلها الشكر من كلا المنظمتين على هذا الدعم. لا يعكس التقرير بالضرورة آراء المتبرع.

المحتوى الدستوري والسياسي

١ - المحتوى الاجتماعي / السياسي

١-١ مقدمة:

حصلت الكويت، والتي كانت محمية إنجليزية منذ عام ١٨٩٩ على استقلالها التام في ١٩ يونيو ١٩٦١ وتم وضع الدستور، الذي أقر في ١٩٦٢، بواسطة مجلس تأسيسي تم انتخابه في العام السابق. يبين الدستور المدى الكبير للسلطات التي يتمتع بها الأمير الوارث، والذي هو رأس الدولة، والقائم بتعيين الحكومة. في الوقت ذاته، يركز الدستور على مفهوم الفصل بين السلطات و يعطي سلطات لا بأس بها لمجلس أمة منتخب (مجلس الأمة) في التشريع و القيام بدور رقابي على الأداء الحكومي.

منذ عام ١٩٦٢ كانت الانتخابات البرلمانية في معظمها تنافسية^٥. وبالرغم من أن ذلك لا يشكل ديمقراطية كاملة، إلا أن الكويت لديها نظام حكم يعتبر الأكثر ديمقراطية من أي دولة أخرى في منطقة الخليج. ويعزى ذلك إلى ثلاثة عوامل: الحاجة إلى ممارسة قائمة على رضى القوى السياسية خلال واحدة من الفترات التي ادعت فيها العراق أن الكويت تشكل جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، والعقبة التحررية للأمير في ذلك الوقت، و المطالبة القوية بالتمثيل السياسي من قبل الصفوة المقيمة في المدينة.^٦ كانت الترتيبات الدستورية تتمتع بدعم قوي من العامة.

ليس ثمة إطار قانوني لتأسيس الأحزاب السياسية، و مجلس الوزراء لا يحتاج إلى دعم أو موافقة على برنامجه من قبل البرلمان. وهذا يعني أنه بينما تمتلك الكويت مؤسسة ديمقراطية لا بأس بها، أي المجلس، يبدو أن الحكومة ليست ديمقراطية في جوهرها. هذه العوامل خلقت توتراً طويلاً الأمد بين الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة، الأمر الذي أثر سلباً على رصانة أداءهما واستقرارهما.

٢-١ العائلة الحاكمة

١-٢-١ أصول سلطة العائلة الحاكمة

في أواسط القرن الثامن عشر، شغلت المنطقة التي تقوم عليها مدينة الكويت اليوم ثلاثة فروع من اتحاد عنزة القبلي. تشير المعارف السياسية المحلية إلى أن العائلة الحاكمة بالكويت، عائلة الصباح، قد تم اختيارها من قبل أقرانها لتولي القيادة في الأمور الإدارية / السياسية. خلال القرن التاسع عشر، كانت العلاقة بين عائلة الصباح

٥ - اعتبرت انتخابات ١٩٦٧ على نطاق واسع متصلة، كما تعرضت انتخابات ١٩٧١ لمقاطعة كبيرة من قبل القوميين و الليبراليين.

٦ - انظر مايكل هيرب: "الانتقال من الأتوقراطية الليبرالية" اختيارات جديدة لترقية الديمقراطية في العالم العربي"، معد لصالح USIP مجموعة عمل مبادرة العالم الإسلامي، و مشروع الدراسة (جامعة ولاية جورجيا، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥). تقدم هذه الورقة البحثية نظرة شاملة وتحليلاً ممتازاً للعديد من القضايا التي تمت إثارتها في هذا الجزء من التقرير.

وغيرها من العوائل البارزة علاقة الند المتقدم على قرناه (الأول بين متساوين).^٧ على أن ثمة تغييرات جذرية قد حدثت خلال فترة الانتداب البريطاني التي دعمت موقف عائلة الصباح، خاصة بعد اكتشاف احتياطات بترولية هائلة.^٨

بعد فترة حكم الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) انتقل لقب الشيخ (الذي تحول إلى أمير بعد عام ١٩٦٢) بين نسل نجلي الشيخ مبارك: الجابر والسالم.^٩ ومع إقرار الدستور في عام ١٩٦٢، أصبحت بعض الأمور المتعلقة بالخلافة الأميرية منظمة بشكل قانوني، ومنها على سبيل المثال محدودية التأهل داخل عائلة الصباح لنسل الشيخ مبارك الصباح. يمنح الدستور الأمير سنة واحدة منذ توليه الإمارة لترشيح خليفة له (ولي العهد) تجري المصادقة على اختيار الأمير من قبل مجلس الأمة. باستثناء أزمة عام ٢٠٠٦، والتي نشأت عقب وفاة الأمير جابر الأحمد الجابر الصباح و اعتلال الحالة الصحية لخليفته، ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، كانت عملية انتقال الإمارة تسير بسلاسة.

٢-٢-١) الدور السياسي للعائلة الحاكمة

يعتبر الأمير، بوصفه رأس الدولة والعائلة الحاكمة، الشخصية المحورية في الحياة السياسية الكويتية^{١٠}، ومجلس الوزراء مسئول أمام الأمير، وعلى الوزراء أن يحضوا بثقته.

تتألف العائلة الحاكمة من بضعة مئات من الأعضاء. من نسل الصباح ما عدا السالم والجابر يحتفظون بتواصل مع الأمير. وكثيراً ما تم تعيين الأعضاء البارزين من العائلة الحاكمة كوزراء في الوزارات السيادية كالدخيلة، والخارجية، والدفاع، وأحياناً المالية والبتروول. الأمر الذي يمكن العائلة الحاكمة من الاحتفاظ بتأثير قوي مباشر في الحكومة.

ولا يتبنى أعضاء العائلة الحاكمة دائماً وجهات نظر سياسية متوافقة، كما أن الأعضاء البارزين مقربين من كتل سياسية مختلفة. وعلى حين حافظت العائلة في الظاهر على وحدتها، فإن نسل الجابر قد حظي في السنوات الأخيرة بدرجة من التقدم على نسل السالم، وثار ادعاء بأن التنافس بين الفرعين يشكل صدعاً رئيسياً في العائلة الحاكمة.^{١١} قد تلعب فروع أخرى من نسل عائلة الصباح أدواراً سياسية كوزراء، أو وكلاء وزارات، إلخ. وعلى الأمير أن يوازن بين المصالح المتباينة و يسعى لإرضاء المطالب السياسية للبرلمان الذي كثيراً ما تتعرض وحدته لشق الصف. كذلك فإن من المهم أن يراعي الرأي العام السائد.

٧ - انظر: قصص في الديمقراطية: السياسات والمجتمع في الكويت المعاصرة، ميري آن تيتروولت، دار نشر جامعة كولومبيا، ٢٠٠٠ (الفصل الرابع)

٨ - ميري آن تيتروولت، مرجع سابق

٩ - على أنه لم يكن هناك تدوير صارم للخلافة بين فرعي العائلة الحاكمة.

١٠ - بالرغم من أنه لا ينظر إلى هذا بالضرورة على أساس يومي، لأن الحكومة تعمل بمثابة "مخفف الصدمات" بين ديوانه (مكتبه) و البرلمان.

١١ - حليم شيبان ميتز، دول الخليج الفارسي دراسة أهلية واشنطن دار النشر الحكومية لمكتبة الكونجرس، ١٩٩٢، فصل الكويت، الحكومة والسياسات، العائلة الحاكمة. انظر:

<http://countrystudies.us/persian-gulf-states/26.htm>

٣-١) المجتمع

يقدر سكان الكويت المقيمون فيها بحوالي ٣,٤ مليون نسمة منهم نسبة ٦٩٪ غير كويتيين^{١٢}. وهم لا يقومون بدور اللاعب السياسي الأساسي، باستثناء كونهم موضوعاً لسياسات الدولة. يبلغ عدد المواطنين الكويتيين حوالي ١,٠٥ مليون شخص - حصل بعضهم على الجنسية عن طريق التجنيس.

ولا تزال مسألة الجنسية الكويتية والتجنيس مثاراً للنزاع. فبعض "المهاجرين" لم يتم تجنيسهم بالرغم من أنهم مقيمون بالكويت منذ ثلاثة أو أربعة أجيال. منح قانون الجنسية لسنة ١٩٥٩ حق الجنسية لأولئك المنحدرين، من ناحية الأب، من أشخاص يمكنهم أن يثبتوا إقامتهم في الكويت منذ عام ١٩٢٠.

وكما هو الحال في معظم النطاقات القضائية الأخرى، فإن غير المواطنين لا يشاركون في الانتخابات الوطنية.

١-٣-١) السنة والشعبة

تتباين سمات المواطنين الكويتيين من الناحيتين الدينية والاجتماعية. فالغالبية تنتمي إلى المسلمين السنة، ولكن هناك عدد كبير من الشيعة. على أنه لا توجد إحصائيات يمكن الاعتماد عليها بشأن حجم الأقلية الشيعية^{١٣}. تعيش المجتمعان مع بعضهما البعض بصورة سلمية بالرغم من حدوث بعض من التركيز على التفرقة و بعض من التوتر الاجتماعي الداخلي في العديد من النقاط في السنوات الأخيرة^{١٤}.

ومن المثير للجدل، أن بعض السنة قد شككوا في ولاء الشيعة للدولة في بعض المناسبات، وهي التهمة التي ينفذها معظم الشيعة بقوة. كذلك اشتكت بعض المجموعات الشيعية في بعض المناسبات من التفرقة داخل الكويت^{١٥} بما في ذلك حجم التمثيل البرلماني وفق النظام الانتخابي الحالي.

١-٣-٢) الحضرة والقبائل

بينما تعتبر دولة الكويت في الواقع بمثابة المدينة الدولة، فكثيراً ما يشار إلى التفرقة بين المجتمع «الحضري» (الحضر)، و أولئك الذين يعيشون في الضواحي البعيدة نسبياً عن المدينة (البدو). وبشكل عام، فإن المجموعة الأولى تضم المجموعات التي استقرت منذ فترة طويلة بما فيها عائلات التجار. أما الأخيرة، فتتألف من القبائل البدوية، ذات الهويات القبلية القوية والتي استقرت في الكويت في موجات مختلفة، معظمها في القرن العشرين^{١٦}.

١٢ - التقديرات واردة في دراسة أجريت في مارس عام ٢٠٠٨، استناداً إلى معلومات من الهيئة العامة للمعلومات المدنية، انظر التقرير الاقتصادي الأسبوعي، مجلد ١٨، العدد ١٣، ٣٠ مارس ٢٠٠٨.

١٣ - تتنوع التقديرات بين ١٥-٢٠٪ من السكان - بناء على المصدر الذي تتم الإحالة إليه.

١٤ - عادة ما تعود التوترات المجتمعية الداخلية إلى الأحداث الرئيسية في منطقة الخليج الأوسع نطاقاً، وعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٩ وقت الثورة الإيرانية و تلاها حرب العراق في ٢٠٠٥، حيث سيطر الشيعة على معظم السلطات في العراق.

١٥ - على سبيل المثال ما يعانيه الشخص القبلي الشيعي في الحصول على الجنسية مقارنة بشخص من القبائل السنية.

١٦ - الغالبية العظمى من المجتمع الكويتي الطبيعي لها "جذور قبلية". إلا أن هذه المجموعة تحتفظ بإحساس أقوى بالقبيلة كهوية سياسية و ثقافية مقارنة بالحضر.

فإذا ما نظرنا إليهما معاً، نجد أن المجموعات القبلية تشكل تقريباً نصف عدد المواطنين الكويتيين^{١٧}، وقد منحت الجنسية وتم تجنيس بعض أعضاء القبائل البدون دون فرض صارم للقيود التي نص عليها قانون التجنيس لسنة ١٩٥٩. في السنوات الأولى للاستقلال، مالت الجماعات القبلية إلى ان تصبح أكثر تأييداً للحكومة مقارنة بالحضر السنة.

٤-١) التيارات السياسية

لا يشير التشريع الكويتي إلى تشكيل الأحزاب السياسية، و ليس هناك آلية لتسجيلها كهيئات قانونية (انظر أدناه) فالأشخاص المرشحون للانتخابات في مجلس الأمة يترشحون بصفة فردية. إلا أنه توجد مجموعات سياسية غير معترف بها (تكتلات) منذ العديد من السنوات.

تمثل بعض التكتلات السياسية شبه أحزاب، و لها هيكلها التنظيمية. على حين نجد أن البعض الآخر ما هو إلا مجموعات برلمانية مفككة من المستقلين. ومن الصعب قياس القوة البرلمانية للمجموعات المختلفة حيث أن كافة أعضاء البرلمان منتخبون كأفراد. كذلك فإن هناك صعوبة أخرى متمثلة في أن لأعضاء البرلمان هويات مزدوجة (على سبيل المثال: قبلي + إسلامي)

في السنوات الأخيرة ظهرت تفرقة سياسية رئيسية بين الإسلاميين، وغير الإسلاميين/الليبراليين، وبين المساندين للحكومة و "المعارضة". كذلك يمكن إجراء تفرقة سياسية بين كل من الحضر والقبائل، و إلى حد ما بين السنة والشيعة.

تعتبر التفرقة بين الحكومة والمعارضة غير طبيعية في المحتوى الكويتي، ذلك أنه منذ عام ١٩٩٢، أصبح نواب المعارضة عادة أغلبية في البرلمان.^{١٨} وهذا أمر ممكن لأن الحكومة يتم تعيينها من قبل الأمير ولا تحتاج إلى دعم برلماني. فإذا ما نظرنا من منظور الممارسة اليومية، نجد أن الأغليات البرلمانية تتشكل فقط حول قضايا معينة، وقد لوحظ أن «المعارك المستمرة بين الإسلاميين وغير الإسلاميين، وبين البدو والحضر، تسهم بصورة أكبر في سيادة العائلة الحاكمة لمجمل السياسة الكويتية»^{١٩}.

وبينما هناك اتجاه كبير لمساندة الانتخابات البرلمانية، يبدو أن هناك دعماً شعبياً محدوداً للغاية للحركات السياسية المماثلة^{٢٠}، وأن أغلبية المواطنين غير قادرين على تسمية كتل سياسي بعينه.^{٢١}

١٧ - ومن الطبيعي أن هذا الأمر يجعل منهم هوية متميزة سياسياً. تضم القبائل الأكبر حجماً: العوازم، المطيري، العجمان، الرشيدة، وتضم القبائل متوسطة الحجم: العنزي، العتيبي، الظفيري، والشمري وتتضمن القبائل الأصغر حجماً: الهاجري الدوسري، الحربي، السبيعي، المري، الفضلي، الهرشاني، العدواني، الخالدي، القحطاني، والسهيلي وهم يمثلون نسبة صغيرة من الدوائر الانتخابية الخمس.

١٨ - ينبغي استخدام مصطلح «معارضة» بشيء من الحرص حيث أنها لا تعني معارضة الأمير أو الترتيبات الدستورية، بل تعني معارضة السياسات الحكومية التي يقودها أفراد من العائلة الحاكمة. مصطلح معارضة من المصطلحات المضللة، حيث إن مجموعات المعارضة تختلف ايديولوجيا بشكل ملحوظ.

١٩ - ميشيل هيرب، مرجع سابق.

٢٠ - انظر استطلاعات الرأي التي قامت بها الجمعية الاقتصادية الكويتية عامي ٢٠٠٦، و ٢٠٠٧. وجد المسح الذي أجري في عام ٢٠٠٦ أن ٢٧٪ فقط من المستجيبين اعتقدوا أن الكويت بحاجة إلى الأحزاب السياسية، بينما وجد المسح الذي أجري عام ٢٠٠٧ أن هناك دعماً قوياً للمقولة بأنه لا حاجة إلى الأحزاب السياسية.

٢١ - في المسح الذي أجري عام ٢٠٠٧، من قبل الجمعية الاقتصادية الكويتية ٦١٪ من المستجيبين لم يستطيعوا تسمية كتل سياسي قائم واحد.

١-٤-١) الإسلاميون السنة

يسير التجمع الإسلامي السلفي على نهج المدرسة الإسلامية الوهابية المحافظة، وهو يتبع لجمعية إحياء التراث الإسلامي. ومن بين أولوياته السياسية يعتبر فرض أحكام الشريعة الإسلامية هو الأكثر أهمية. كذلك فقد كان معارضاً لأي دور سياسي للمرأة. وقد تشكلت بعض الجماعات السلفية الصغيرة مثل الحركة السلفية (والمعروفة كذلك بالسلفية العلمية)، وحزب الأمة. وقد سجل التحالف الإسلامي السلفي أربعة مرشحين تم انتخابهم. كذلك فقد قام بمساندة عدد من المرشحين الآخرين "المحافظين"، وخاصة في الدائرتين الانتخابيتين اللتين تمثل القبائل أغلبية فيهما - وقد تم انتخاب بعض من أولئك المرشحين. وبشكل عام يعتبر عشرة من أعضاء البرلمان جزءاً من التحالف الإسلامي السلفي أو تابعين له. وفي بعض الأحيان تعاون السلفيون مع الحركة الدستورية الإسلامية، بالرغم من أنه في المرحلة الأخيرة كان هناك تنافس بين هاتين المجموعتين السنتيتين الرئيسيتين، مع هيمنة السلفيين الآن بشكل واضح.

شكلت الحركة الدستورية الإسلامية (والمعروفة كذلك باختصار اسمها العربي "حدس") في عام ١٩٩١، وهي تابعة لحركة الإخوان المسلمين الكويتيين، ولكنها تميز نفسها عن الفرع الدولي للإخوان المسلمين (إخوان). ووفقاً لنسختها من الإسلام السياسي، فإنه يتعين تعديل الدستور ليتواءم مع القيم الاجتماعية المحافظة السائدة و خاصة عدم تجاوز التعاليم الإسلامية. لم تساند الحركة انتخاب المرأة، ولكنها تقبل بدورها كمصوتة في الانتخابات. تم تمثيل الحركة الدستورية الإسلامية في كافة البرلمانات منذ عام ١٩٩٢، ولكن حظوظها من النجاح تنوعت صعوداً وهبوطاً. للحركة في الوقت الحالي ثلاثة نواب في البرلمان، وهو أدنى تمثيل لها منذ عام ٢٠٠٣. وفي أوقات معينة ارتبطت الحركة الدستورية الإسلامية مع بعض التكتلات المعارضة الرئيسية. مثلاً في عام ٢٠٠٦ من أجل الدفع باتجاه تغيير النظام الانتخابي. كذلك يوجد إسلاميون مستقلون آخرون في البرلمان. بعضهم يرتبط بتجمعات إسلامية برلمانية أو يشكلون أعضاء فيها (قلة).

١-٤-٢) الجماعات السياسية الشيعية

يعتبر التحالف الإسلامي الوطني / الميثاق أكبر تجمع سياسي يمثل المجتمع الشيعي. ومن الواضح أنه يتألف من إسلاميين شيعة. ومن الناحية الانتخابية نجد أنه يتعاون مع الميثاق. وتثور الادعاءات أحياناً من قبل السنة بأن المجموعة لها ارتباطات بإيران، وهو أمر تنفيه المجموعة^{٢٢}. ويوجد حالياً نائبان للتحالف الإسلامي الوطني، بينما هناك ثالث تابع للمجموعة.

أما تجمع العدالة والسلام، فهو مجموعة من الإسلاميين المعتدلين. وقد كان لتجمع العدالة والسلام على الأقل نائب واحد في البرلمانين الأخيرين. وبشكل عام، فإنه أكثر براجماتية و أقل معارضة في اتجاهاته مقارنة بالتحالف الوطني الإسلامي. تم انتخاب عضو برلماني شيعي آخر، وهو إسلامي مستقل، في انتخابات مايو عام ٢٠٠٨.

٢٢ - في فبراير ٢٠٠٨ تم إقصاء نائبه في برلمان ٢٠٠٦-٢٠٠٨ من كتلة الحركة الشعبية المعارضة بسبب مشاركتهم في مراسم تشييع عماد مغنية، أحد قادة حزب الله اللبناني.

١-٤-٣) غيرالإسلاميين / العلمانيون

يعد التحالف الوطني الديمقراطي مجموعة من أكثر الليبراليين علمنة^{٢٣}. يساند التحالف الوطني الديمقراطي الترتيبات الدستورية، ولكنه يدعو بشكل عام إلى مزيد من الديمقراطية، على سبيل المثال، من خلال تأسيس أحزاب سياسية. وفي عام ٢٠٠٥، دعم بشكل ثابت منح المرأة حقوقها السياسية الكاملة، وكان في عام ٢٠٠٦ أحد أكثر التكتلات الرئيسية الداعية إلى إصلاح النظام الانتخابي. وغالباً يتعرض التحالف الوطني الديمقراطي للانتقاد من قبل الإسلاميين، ولكنه لا يزال يتمتع ببعض الدعم الشعبي - خاصة في المناطق المركزية الحضرية. فاز ثلاثة من مرشحي التحالف الوطني الديمقراطي بمقاعد في انتخابات ٢٠٠٨. كما تم انتخاب أعضاء برلمان ليبراليون آخرون بالرغم من أنهم ليسوا تابعين رسمياً للتحالف الوطني الديمقراطي.

أما المنبر الديمقراطي الكويتي فهو تجمع قومي - ليبرالي سابق للتحالف الوطني الديمقراطي. وقد كان له حضور قوي في برلمان ١٩٨٥، إلا أن حضوره تضائل في البرلمانات اللاحقة. وهو يعمل الآن في كافة تحركاته وأهدافه من خلال التحالف الوطني الديمقراطي. وقد رشح المنبر أحد أعضاءه مستقلاً في البرلمان ٢٠٠٨ وفاز في الانتخابات.

١-٤-٤) التجمعات السياسية الأخرى

تعرف «كتلة العمل الشعبي» نفسها من خلال منظورها السياسي تجاه الحكومة أكثر من أي مصالح أيديولوجية/جماعية محددة. وهو بمثابة كتلة برلمانية أكثر من كونها حزباً سياسياً موحداً. وأعضاؤها «معارضون» بقوة ويعملون على برنامج «شعبي». وتضم القوميين (مثل النائب المخضرم أحمد السعدون) ونواباً قبليين، وإسلاميين، وفي بعض الأحيان أعضاء برلمان شيعة. وعليه فإن للمجموعة قوة برلمانية حالية بين ٣ إلى ٦ أعضاء في البرلمان.

أما حركة العدالة والتنمية، فقد تم تأسيسها في ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وتضم إسلاميون متقدمين، وليبراليين، وهي ترفض فهم السياسة من منظور الليبراليين مقابل الإسلاميين^{٢٤}. ويبدو أنه ليس لها أي أعضاء تابعين لها في البرلمان.

تم تشكيل حزب الأمة في ٢٠٠٥، من قبل جماعة سلفية منشقة. إلا أنه غير معترف به كحزب من قبل سلطات الدولة. وقد ترشح أحد عشر شخصاً في انتخابات عام ٢٠٠٨، لم يتم نجاح أي منهم.

للقبائل البدوية تأثير كبير في الحياة السياسية الكويتية، وهناك تقليد قوي في المجتمعات القبلية بأن تصوت لعضو البرلمان من جماعتها. ولتفادي تقسيم الأصوات، كثيراً ما تقوم القبائل بعقد انتخابات «تمهيدية»^{*}. بعد

٢٣ - لا ينبغي فهم «ليبرالي» بكافة صفاتها كما هي في الأحزاب الليبرالية الغربية. على سبيل المثال، فإن الليبراليين الكويتيين لا يعترضون على أحكام الدستور القائلة بأن الشريعة ينبغي أن تكون أساساً للتشريع.

٢٤ - ميريب: حقوق المرأة ومعنى المواطنة في الكويت، ماري آن تيترويلت، ١٠ فبراير ٢٠٠٥ (<http://www.merip.org/mero/mero021005.html>)

* يطلق مصطلح انتخابات فرعية على الانتخابات التمهيدية التي تقيمها القبائل لفرز مرشحيها

انتخابات عام ٢٠٠٨، يوجد ستة وعشرون عضواً من أعضاء البرلمان لديهم هوية قبلية^{٢٥}. يتضمن تصنيفهم إسلاميين (بمن فيهم أولئك المدعومون من قبل التحالف الإسلامي السلفي)، وأعضاء كتلة العمل الشعبي، المساندون للحكومة، و أعضاء البرلمان غير التابعين لجماعة معينة.

يتم انتخاب النواب المؤيدين للحكومة، بالرغم من أنهم لا يشكلون تكتلاً بهذا المعنى. فبعضهم «رجال أعمال» حضريون، بينما ينتمي آخرون إلى جماعات قبلية. يتم الإشارة إلى بعض الأعضاء باعتبارهم «نواب خدمات». حيث تعد حملاتهم الانتخابية بتخصيص جزء من موارد الدولة لجمهور الناخبين. وولائهم للحكومة هو بشكل عام متعلق بتأمين هذه الموارد. كذلك قد يدعم نواب آخرون الحكومة في الأصوات الرئيسية سعياً لمناخع مادية مماثلة.

٥-١) انتخابات مجلس الأمة

منذ إقرار الدستور، عقدت انتخابات مجلس الأمة إثنتي عشرة مرة^{٢٦}. ومن الواضح أن هناك درجة كبيرة من الثقة الشعبية في تكامل العملية الانتخابية في السنوات الأخيرة. لا يزال العديد من المواطنين الكويتيين يتذكرون التلاعب الذي حدث في الانتخابات عام ١٩٦٧، ولكن معظمهم يعتقدون بأن إعادة التلاعب غير محتملة لأنها لم تكن لتقبل بين الناخبين المستثمرين.

إلا أنه كان هناك ثمة قلق بشأن "شراء الأصوات"، والذي، وفقاً لبعض المحللين، أثر على القليل من النتائج في انتخابات عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦.^{٢٧} بالإضافة إلى ذلك، عبر تقرير إحدى اللجان الانتخابية في يونيو عام ٢٠٠٦ عن شكوك بشأن تدخل الحكومة بمنح مزايا غير مستحقة للمرشحين الذين يعتبرون قريبين من الحكومة^{٢٨}. وبعد اقرار الحقوق الانتخابية للمرأة في ٢٠٠٥، أجريت الانتخابات في المرتين الأخيرتين (٢٠٠٦ و ٢٠٠٨) على أسس الاقتراع الدولي.

٢- المحتوى الدستوري

٢-١) الشعبة التنفيذية: الأمير ومجلس الوزراء

وفقاً للمادة ٤ من دستور عام ١٩٦٢، فإن الكويت أمارة وراثية، تحكمها عائلة الصباح. في المقابل، فإن المادة ٦ من الدستور تقر بأن نظام الحكم ديمقراطي، وأن السيادة للأمة وهي مصدر السلطات جميعاً.

يقر الدستور بأن نظام الحكم قائم على الفصل بين السلطات وأنه لا يجوز لأي سلطة التخلي عن كافة أو جزء من صلاحياتها الدستورية لسلطة أخرى. تتمثل السلطة التشريعية في الأمير و مجلس الأمة، بينما

٢٥ - بالنسبة للقبليين، تعتبر الهوية القبلية ذات أهمية ثانوية، بينما الغالبية تعول على الروابط القبلية في انتخاباتها. بعد انتخابات مايو ٢٠٠٨، هناك خمسة أعضاء برلمان من "المطران"، وخمسة من "العوازم"، وأربعة من "الرشايدة"، وثلاثة من "العجمان"، وثلاثة من "عزرة"، و واحد من "العناب"، و ثلاثة يمثلون تحالفات قبلية.

٢٦ - تم تعليق المجلس من ١٩٧٦-١٩٨١ ومن ١٩٨٦ - ١٩٩٢. في عام ١٩٩٠ عقدت انتخابات "المجلس الوطني"، والتي كان الهدف منها تحديد العلاقات بين الحكومة والبرلمان. اعتبرت الانتخابات غير دستورية، و تمت مقاطعتها على نطاق واسع من قبل أعضاء البرلمان الذين تم انتخابهم عام ١٩٨٥.

٢٧ - مايكل هيرب، مرجع سابق، إشارة إلى انتخابات ٢٠٠٢، و مؤشر حقوق الإنسان للدول العربية (/http://www.arabhumanrights.org/en/countries/?humanrights.asp&cid=8) إشارة إلى انتخابات ٢٠٠٦

٢٨ - للتفاصيل انظر صحيفة الرياض السعودية، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٦.

تقع السلطة التنفيذية في يد الأمير ومجلس الوزراء والوزراء. وتمارس المحاكم السلطة القضائية باسم الأمير.

يمارس الأمير - كرأس للدولة - سلطاته من خلال وزراء. يقوم الأمير بتعيين أو عزل رئيس الوزراء، الذي يترأس مجلس الوزراء، والذين يتم تعيينهم أو عزلهم بواسطة الأمير بناء على اقتراح من رئيس الوزراء. بموجب المادة ٥٨ من الدستور، فإن رئيس الوزراء والوزراء مسئولون مسئولية جماعية أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة. كذلك فإن كل وزير مسئول بشكل فردي أمام الأمير و مجلس الأمة عن شئون وزارته. يعتبر الوزراء بشكل آلي جزءاً من مجلس الأمة على أن عددهم لا ينبغي أن يتجاوز ثلث عدد أعضاء البرلمان^{٢٩}.

يقوم الأمير، بعد مشاورات تقليدية، بتعيين رئيس الوزراء. كما يجوز له إقصاء رئيس الوزراء من منصبه. حتى عام ٢٠٠٣، كان يتم بشكل تقليدي تعيين ولي العهد كرئيس لمجلس الوزراء^{٣٠}. على أن آخر رئيس للوزراء لم يتقلدا منصب ولي العهد.

وكما أشرنا من قبل، فإن الأسرة الحاكمة ممثلة جيداً بشكل تقليدي في مجلس الوزراء. أما الوزراء الآخرون فإن تعيينهم في مجلس الوزراء إما على أساس خبرتهم أو لمساعدة الحكومة على تأمين الدعم السياسي بين التكتلات البرلمانية المختلفة. وعلى الرغم من إشارة الدستور تحديداً إلى تعيين أعضاء مجلس الأمة كوزراء، ولكن عملياً فإن مجالس الوزراء الأخيرة ضمت عدداً قليلاً من أعضاء البرلمان بين صفوفها. إن الدور الرئيسي لأعضاء الأسرة الحاكمة في الحكومة هو التأكيد على قدرة الصباح و على التأثير ومعالجة أي تشوه يطرأ في العلاقة بين الحكومة والأسرة الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن من حق الوزراء - والذين ينتمي بعضهم إلى الأسرة الحاكمة - تولي عضوية البرلمان، الأمر الذي يعطي لأسرة الصباح نصيباً إضافياً من السلطة التشريعية.

٢-٢) الشعبة التشريعية: مجلس الأمة (البرلمان)

ينص الدستور على أن مجلس الأمة يتألف من ٥٠ عضواً منتخباً عبر الانتخابات المباشرة وكذلك الوزراء المعينون. يتم انتخاب أعضاء البرلمان لمدة ولاية قدرها أربعة سنوات. في الوقت الحالي هناك عضو واحد من أعضاء الحكومة الستة عشر عضو منتخب في البرلمان. وعليه فإن البرلمان يتألف من ٦٥ عضواً.

للمجلس دور انعقاد سنوي مدته ثمانية أشهر على الأقل. للأمير (مادة ٦٥) كما لكل عضو من أعضاء البرلمان (مادة ١٠٩) الحق في اقتراح تشريع. يتم تمرير القوانين من قبل البرلمان بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحضور. لكي يتم النصاب القانوني يتعين حضور نصف الأعضاء على الأقل (مادة ٩٧) بعد ذلك ينبغي الموافقة على التشريع وإعلانه من قبل الأمير. وإذا لم يصادق الأمير على التشريع خلال ثلاثين يوماً (أو سبعة أيام في حال الضرورة القصوى) يعتبر قد تمت الموافقة عليه وإعلانه آلياً. يمكن للأمير طلب إعادة النظر في قانون معين، وفي هذه الحالة ينبغي على المجلس إذا أصر على رأيه اقرار المشروع بأغلبية ثلثي الأعضاء حتى يمكن

٢٩ - للبرلمان خمسون نائباً منتخباً. ومن ثم لا يمكن لمجلس الوزراء أن يتجاوز عدد أعضاؤه ستة عشر عضواً.

٣٠ - في ٢٠٠٣ تم تعيين صباح الأحمد الجابر الصباح كرئيس للوزراء برغم أنه لم يكن ولي العهد. بعد أزمة الخلافة في ٢٠٠٦، أصبح الشيخ صباح الأحمد هو الأمير وقام بتعيين ناصر محمد الأحمد الصباح (ابن أخيه) كرئيس لمجلس الوزراء، بينما تم اختيار الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، أخاه غير الشقيق كولي للعهد.

المصادقة عليه ونشره. بالنظر إلى أن ٢٣٪ من المجلس من الممكن أن يكونوا وزراء معينين من قبل الأمير، فإنه قد يكون من الصعب العثور على أغلبية الثلثين التي تفرض القانون.

ليس هناك غالبية برلمانية واضحة. بل بدلاً من ذلك، يندمج نواب البرلمان في تجمعات غير رسمية (تكتلات سياسية)، و أغليات تتعلق بقضايا معينة، والتي يتم تأليفها لإقرار تشريع، أو تمرير اقتراح، إلخ.

يمكن أن يكون لتضمين الوزراء المعينين في مجلس الوزراء ضمن الكيان البرلماني أثر في مصادرة المبادرات الصادرة عن المعارضة السياسية، فعلى سبيل المثال، إذا لم يتم السماح لوزراء الحكومة بالجلوس في البرلمان، فإنه في معظم الحالات، تكفي أصوات ٢٦ نائباً لتمرير اقتراح أو إقرار قانون بإضافة ١٥ عضواً آخرين، والذين يتوقع أن يكونوا مساندين للحكومة، يصبح ٣٣ نائباً (٦٧٪ من عدد النواب المنتخبين) مطلوبون لتمرير نفس الاقتراح أو إقرار القانون.

٢-٣) المحاسبة الوزارية أمام البرلمان

ليس للبرلمان الحق في تمرير اقتراح بطرح الثقة في الحكومة. إلا أنه يحق لأعضاء البرلمان مساءلة أو استجواب الوزراء^{٣١} (وهو ما يعرف بالعامية بالسؤال المغلظ) بمن فيهم رئيس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك، فإنه باستثناء رئيس الوزراء، فإن بإمكان البرلمان التصويت على طرح الثقة في الوزراء كل على حدة، والذي إذا تم إقراره، يعني أن الوزير المعني يعتبر مستقياً (مادة ١٠١). علماً بأنه لا يجوز للوزراء المشاركة في التصويت بطرح الثقة.

وبينما لا يشير الدستور إلى الاقتراح بطرح الثقة في رئيس الوزراء، فإنه يجوز للمجلس أن يقرر أنه "لا يمكنه التعاون مع رئيس الوزراء"، وبناء عليه يتم إحالة الأمر إلى الأمير، والذي يقوم إما بإعفاء رئيس الوزراء من منصبه، وتعيين رئيس وزراء جديد، أو حل مجلس الأمة. في حالة الحل، إذا قرر المجلس الجديد أنه لا يزال غير قادر على التعاون مع رئيس الوزراء، "فإنه سيعتبر بمثابة المستقيل و يتم تشكيل مجلس وزراء جديد". حتى اليوم، لم يستخدم البرلمان قط هذا الحق.

٢-٤) المحتوى الدستوري والمادة ٢٥ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية

أشارت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى أنه "عندما يشارك المواطنون في تنظيم الشئون العامة عبر ممثلين منتخبين بحرية، تضمنت المادة ٢٥ أن هؤلاء الممثلين يقومون في الواقع بممارسة سلطة حكومية وهم مسئولون عبر العملية الانتخابية عن ممارستهم لتلك السلطة"^{٣٢}.

في حالة الكويت، فإن التمثيل الديمقراطي و الفصل بين السلطات يتم إضعافه بسبب كون الوزراء جزءاً من مجلس الأمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة معينة من قبل الأمير، ولا تحتاج إلى الدعم المباشر من غالبية

٣١ - يحق لعضو البرلمان السائل فقط التعليق على الإجابات المقدمة، بينما يكون للاستجواب صيغة أكثر رسمية حيث يؤدي إلى نقاش مع كافة أعضاء البرلمان ويمكنه أن يفضي إلى التصويت بطرح الثقة (انظر المواد ٩٩ و ١٠٠ من الدستور)

٣٢ - لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق على المادة ٢٥ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٩٩٦)، الفقرة ٧

المجلس. وكذلك، فإنه في غياب الأحزاب السياسية، تصبح المحاسبة أكثر صعوبة، لأن المصوتون لا يعرفون ما يمثله المرشحون الأفراد.

وعلى الرغم من ذلك فهناك آليات واضحة للمحاسبة، وخاصة في مساءلة واستجواب الوزراء و التصويت بطرح الثقة. ففي السنوات الأخيرة، قام البرلمان بصورة متزايدة بتحدي الحكومة بشأن عدد من القضايا، وباستعراض "عضلاته الدستورية" باستخدام حق استجواب الوزراء. في الوقت نفسه، أصبحت استجابات الحكومة أكثر خشونة، مع حل المجلس رداً على استجواب رئيس الوزراء. اختار بعض الوزراء الاستقالة بدلاً من مواجهة اقتراح بالتصويت على الثقة والاستبدال من قبل الأمير، بينما نجح آخرون في الدفاع عن سجلهم في العمل، و استطاعوا تجاوز الاستجواب القاسي، وكسب التصويت على حجب الثقة. يجوز للمجلس كذلك أن يقرر بالغالبية أنه لا يمكنه العمل مع رئيس الوزراء، رغم أن هذا خيار متطرف من الممكن أن يتمخض عنه حل البرلمان.

ولقد أدى هذا النظام عادة إلى حالة من التعايش المشترك، حيث معظم أعضاء البرلمان يميلون إلى معارضة السياسات الحكومية. وقد تتبع وجهة النظر "الهدامة" للبرلمان من حقيقة أنه ليس لأي من أعضاء البرلمان بالضرورة أي دور في نجاح الحكومة، مقارنة بالديمقراطيات البرلمانية. بدلاً من ذلك، فإن لدى أعضاء البرلمان الحافز لزيادة حضورهم على الساحة الشعبية من خلال قيامهم على سبيل المثال، بمواجهة الحكومة. في غياب المحاسبة المباشرة للحكومة عبر الانتخابات، فإن الآلية الرئيسية للمحاسبة تكمن في حق مساءلة واستجواب الوزراء من قبل أعضاء البرلمان. وعليه، فإن المساءلة / الاستجواب قد أصبحت شائعة بشكل غير معتاد في العلاقة التنفيذية/التشريعية. وبالرغم من ذلك، فقد تم إحراز بعض التقدم في الحوكمة الديمقراطية على مدى العقود الأخيرة:

- وبينما تم تعليق مجلس الأمة بصورة غير دستورية خلال الفترات من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨١، وبين ١٩٨٦ و ١٩٩٢، من قبل الأمراء في تلك الفترات، فإنه في العقد الأخير، تم حل المجلس دائماً وفق أحكام الدستور (في ١٩٩٩، و ٢٠٠٦، و ٢٠٠٨)، والدعوة إلى انتخابات جديدة ضمن إطار الفترة الزمنية المحددة. - وحتى عام ٢٠٠٣، وتقليدياً، كان ولي العهد يتولى منصب رئيس الوزراء، الأمر الذي يجعل محاسبته أمراً عسيراً، لأن أي نقد للأمير المستقبل سيكون حساساً، إن لم يكن موضع عقوبة. أما منذ عام ٢٠٠٣، فقد أصبح رئيس الوزراء شخصية سياسية من الممكن مناقشة أداؤها، ويمكن استدعاؤه للمساءلة.

- ومنذ عام ٢٠٠٥، حصلت المرأة على حق التصويت والترشح للانتخابات.

- ونجح مجلس الأمة بشكل كبير في تقديم نظام انتخاب جديد في عام ٢٠٠٦.

٣- حقوق الإنسان والحريات الأساسية

يتمتع المواطنون الكويتيون بأعلى درجات الاحترام للحريات الأساسية بين دول الخليج، وخاصة فيما يتعلق بحرية التعبير، وما تلاها مؤخراً من حرية وسائل الإعلام و حرية التجمع. يضمن الدستور معظم الحقوق الإنسانية، بالرغم من أن حرية تشكيل الجمعيات غير مكفولة فيما يتعلق بإدارة الأحزاب السياسية (انظر أدناه). كما أن حق الترشح للانتخابات وحق التصويت مضمون بشكل عام ولكن من الممكن أن تجرى بعض التحسينات كما هو

مبين في الجزء الثاني من التقرير. معظم ما تم رصده من مخالفات لحقوق الإنسان تتعلق بالبدون^{٣٣}، و السكان من غير الكويتيين. كما أن مساواة المرأة ليست مضمونة دائماً.

١-٣) حرية التجمع

شهدت الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ زيادة في المظاهرات العامة. تعلق العديد من تلك المسيرات بحقوق المرأة، والفساد، والإصلاح الانتخابي.

وفي مايو من عام ٢٠٠٦ أعلنت المحكمة الدستورية أن أجزاءً من القانون الخاص بالتجمعات العامة (وهو القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩) تعتبر غير دستورية. أما الآن فيحتاج الأمر فقط لإخطار وزارة الداخلية بعقد التجمعات العامة، ولكن لم يعد هناك حاجة إلى طلب تصريح بعقد مثل تلك التجمعات كما كان مطلوباً بموجب قانون عام ١٩٧٩. وقوبلت محاولات الحكومة تقديم قانون جديد فيما يتعلق بحرية التجمع بالرفض من قبل البرلمان.

٢-٣) حرية تشكيل الجمعيات / الأحزاب السياسية

بينما يضمن الدستور حرية تكوين الجمعيات (م - ٤٣). يتم التشديد دائماً على أن تأسيس الأحزاب السياسية أمر محرم، ولكن يبدو أن هناك مواضع قانونية غير واضحة تماماً في هذا الشأن. فبينما لا يوجد قانون ينظم تأسيس الأحزاب السياسية، فإنه لا يوجد كذلك تحريم واضح للقيام بذلك^{٣٤}.

ومع أن القانون الخاص بالاتحادات و جمعيات النفع العام (القانون ١٩٦٢/٢٤) إذ يحرم على الجمعيات الانخراط في "السياسة" أو "النزاعات السياسية" (مادة ٦). إلا أنه يشك في أن يكون هذا القانون منطبقاً على الأحزاب السياسية، بالنظر إلى أن المادة ١ تنص على أن القانون يشمل الجمعيات ذات الأغراض الاجتماعية والرياضية، والدينية، أو الثقافية. ولم يتم إخضاع القانون قط للنظر فيه من قبل المحكمة الدستورية فيما يتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي عام ٢٠٠٥، أعلن ناشطون سياسيون إسلاميون تشكيل حزب الأمة. خضع هؤلاء عقب ذلك للاستجواب من قبل الشرطة، ولكن لم يتم إسناد أي تهم إليهم بموجب قانون الجمعيات. ولكنهم اتهموا بخرق قوانين أخرى (قانون الصحافة، وقانون التجمعات) ولكن تمت تبرئتهم في مايو ٢٠٠٧^{٣٥}

٣٣ - يستخدم مصطلح «بدون» في الكويت للإشارة إلى المقيمين منذ فترة طويلة في الكويت والذين كان من المفروض أن يستحقوا منحهم الجنسية الكويتية بطريق التجنيس ولكن لم يتم منحهم إياها. انظر ٣٠٦ أدناه.

٣٤ - يبدو أن الوفد الكويتي الذي رفع التقرير إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قد أقر بهذا القدر. أشار السيد/ الصالح: لا يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية بموجب الدستور، إلا أن الدستور لم يحرمها تماماً، لذا فقد توجد الأحزاب في المستقبل". انظر لجنة حقوق الإنسان، ملخص اجتماع ١٨٥٢. يجادل البعض بأن المادة ٤٥ من الدستور تحتوي على تحريم متضمن لتشكيل الأحزاب السياسية، ولكن المادة معنية بالالتزامات والمعارض المقدمة للسلطات العامة، وعليه فإن التفسير النظامي يقترح أنها غير موجبة لحرية تكوين المؤسسات، والتي تنظمها المادة ٤٢.

٣٥ - تقرير منظمة العفو الدولية عام ٢٠٠٧، الفصل الخاص بالكويت.

تضمنت المادة ٢٢ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية حرية تشكيل الجمعيات، بما فيها الأحزاب السياسية. وعليه فقد أفادت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: "اللجنة قلقة بشأن غياب الأحزاب السياسية في الكويت. فإذا ما وضعنا في اعتبارنا أن الأحزاب السياسية تشكل عنصراً هاماً من عناصر الديمقراطية، فإن الحكومة ينبغي أن تتخذ من الإجراءات المناسبة ما يضمن حق الكويتيين في تشكيل الأحزاب السياسية، وذلك توافقاً مع المواد ٢٢ و ٢٥ من الاتفاقية".

ويبدو أن العديد من الكويتيين لا يؤيدون السماح بتشكيل الأحزاب السياسية^{٣٦}، خشية أن يؤدي ذلك إلى دولة الحزب الواحد أو إلى انقسامات عنيفة كما حدث في الحرب الأهلية اللبنانية. ويرتبط هذا الخوف من الأحزاب السياسية بأنها سوف تركز فقط الارتباطات القبلية أو العرقية. وبالرغم من أن هذا أمر ممكن، إلا أن قانوناً للأحزاب السياسية من الممكن أن يحول دون مثل تلك التطورات. على سبيل المثال، من خلال منع الأحزاب من أن تقوم على أي أساس من أسس التفرقة سواء كان انتماءً دينياً أم قبلياً. بالإضافة إلى ذلك فإن قانوناً للأحزاب السياسية من شأنه أن يجعل الأنشطة السياسية لها قابلية أكثر للمحاسبة، بأن يقدم على سبيل المثال قواعد التمويل والاقتراع الحزبي.

٣-٣) حرية التعبير / الإعلام

يتمتع الكويتيون بالكثير من حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام منذ عام ٢٠٠٦، حيث تم تقديم قانون وسائل الإعلام الجديد^{٣٧}، ويضمن الدستور هذه الحقوق (المواد ٣٦ و ٣٧). وهناك خمس عشرة صحيفة عربية وثلاث صحف إنجليزية يومية.

كما أن هناك قانوناً جديداً لوسائل الإعلام السمعية البصرية (القانون رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٧)، يسهل الترخيص لمراكز التلفاز والراديو. وهو يحتوي على قائمة مشابهة من القيود مثل قانون الصحافة وقانون المطبوعات. وعليه يجوز حجب الرخصة في الحالات التي يتم فيها الإساءة للدين الإسلامي، أو الدعوة إلى الانقلاب على الحكومة، أو نقد الأمير، إلخ. في هذه الحالات يمكن كذلك معاقبة الصحفيين كما حدث في مناسبات متفرقة في الماضي^{٣٨}.

وإذا لم يتم منح ترخيص خلال ٩٠ يوماً، يعتبر الطلب مرفوضاً، ويمكن للمتقدم بالطلب استئناف الرفض أمام المحكمة.

٣٦ - انظر تقرير المسح الذي أجرته الجمعية الاقتصادية الكويتية عامي ٢٠٠٦، و ٢٠٠٧. وقد وجد المسح الذي أجري في العام ٢٠٠٦ أن ٢٧٪ فقط من المستجيبين اعتقدوا أن الكويت بحاجة إلى الأحزاب السياسية، بينما وجد المسح الذي أجري عام ٢٠٠٧ أن هناك دعماً قوياً للمقولة بأنه لا حاجة إلى الأحزاب السياسية.

٣٧ - حققت الكويت أفضل درجة إقليمياً على مؤشر مراسلين بلا حدود، حيث جاء ترتيبها ٦٢ وبعدها ١٦٩ دولة على مقياس حرية الصحافة على مستوى العالم لعام ٢٠٠٧.

٣٨ - انظر لمزيد من التفاصيل: وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان، الكويت ٢٠٠٧.

هناك حالياً ثمانية مراكز تلفزيونية أرضية وفضائية (بما فيها المحطة التي تديرها الدولة تلفزيون الكويت) ، وقنوات فضائية خاصة (الراي، الوطن، و سكوب)^{٣٩}. كذلك تتم مشاهدة الإعلام الأجنبي على نطاق واسع، بما في ذلك قناة الجزيرة (قطر) والعربية (دبي).

وبشكل عام فإن النقاش العلني في الكويت نشط و مفتوح، مع وجود القليل من المحرمات، والتي قد تؤدي أحياناً إلى الرقابة الشخصية. كما أن هناك مشهداً حياً من المدونات التي تتناول القضايا السياسية.

٤-٣) حقوق إنسانية أخرى

يتم الإبلاغ عن خروقات أخرى لحقوق إنسانية، خاصة فيما يتعلق بالعمالة المهاجرة في الكويت. قد تتضمن تلك الخروقات استغلال الأجور، الاستغلال الجسدي والنفسي، الإكراه على العمل، أو مصادرة جوازات السفر.^{٤٠} كذلك قد يعاني غير الكويتيين من قيود على حريات تشكيل الجمعيات، مثال ذلك في الاتحادات التجارية، بالرغم من أنه من المفروض أن يتم ضمان ذلك لهم بشكل مساوٍ.^{٤١}

ومع أن الدستور ينص (مادة ١٦٣) على استقلالية القضاء، ولكن وفقاً لبعض التقارير فإن استقلالية القضاء لا تحظى بالاحترام بشكل دائم^{٤٢}. وقد يكون هناك مشكلة هيكلية بسبب أن "العديد من القضاة ليسوا مواطنين وأنهم يعملون بعقود مدتها سنة إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد"^{٤٣}.

٥-٣) مساهمة المرأة في الحياة العامة

يضمن الدستور المساواة، وقد قامت الكويت بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). ففي عام ٢٠٠٥ تم منح المرأة حق التصويت. وفي الوقت نفسه أعربت لجنة الأمم المتحدة لمنع التمييز ضد المرأة عن قلقها «لاستمرار وجود تمييز باعتراف الدولة ضد النساء في العديد من القوانين، بما فيها قانون الجنسية، وقانون الأحوال الشخصية، والقانون المدني، و قانون التوظيف في القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص فإن اللجنة قلقة بشأن سماح قانون الجنسية للمرأة الكويتية بنقل جنسيتها إلى أطفالها في حالات معينة كما في حال أن تكون جنسية الأب غير معلومة أو عندما يكون من البدون أو متوفي أو مطلقاً طلاقاً لا رجعة فيه»^{٤٤}.

٣٩ - يشير المسح الذي أجرته الجمعية الاقتصادية الكويتية عامي ٢٠٠٧ ان تلفزيون الكويت يشاهد للمعلومات السياسية بنسبة ٣٥٪ يليه تلفزيون الراي ، صحيفة الوطن هي الصحيفة اليومية الأكثر قراءة (٦٣٪).

٤٠ - «صدر وكشف الانتهاكات ضد خدم المنازل السيرلانكيين في المملكة العربية السعودية ، الكويت ، لبنان ودولة الامارات العربية المتحدة» ، ومرصد حقوق الإنسان، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧

٤١ - «يمنع الأجنبي من الحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات.» ، الامم المتحدة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، التعليق العام البند ١٥ الفقرة ٧

٤٢ - مؤشر برتلسمان للتحول عام ٢٠٠٨ تقرير حالة الكويت

٤٣ - وزارة الخارجية الامريكية ، الكويت ٢٠٠٧ تقرير حقوق الإنسان

٤٤ - النقطة ٦٦، الملاحظات النهائية/ الكويت/ ملاحظات CEDAWK ١٨ مارس ٢٠٠٤.

٦-٣) البدون

(بدون) هي الصيغة المختصرة للعبارة العربية «بدون جنسية». وتستخدم في الكويت للإشارة إلى المقيمين في دولة الكويت لمدة طويلة، والذين من المفترض أن يمنحوا الجنسية بطريق التجنيس، ولكنهم لم يمنحوها، وبالتالي لا يتمتعون بالحقوق المرتبطة بالمواطنة، بما فيها حق التصويت. هناك تقديرات متفاوتة لأعداد البدون، مع إشارة الحكومة أن عددهم يبلغ ١٠٤،٠٠٠ في نهاية عام ٢٠٠٦.^{٤٥}

تعتبر قضية البدون من القضايا الحساسة لأسباب سياسية، وذلك لأنهم سيغيرون تشكيل الانتخابات. وقد أعربت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقها بشأن معاملة البدون وأفادت بأنه: «ينبغي على الدولة أن تمنح جنسيتها على أساس من عدم التفرقة (...).»^{٤٦}

٤٥ - تم تقديم هذا الرقم في تقرير صادر في يونيو ٢٠٠٧ عن وزارة التخطيط. تم اقتباسه في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان في الكويت ٢٠٠٧، والصادر في ١١ مارس ٢٠٠٨.

٤٦ - النقطة ٢٩، الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الكويت، ٢٧ يوليو ٢٠٠٠

تحليل الإطار القانوني / الإداري لعقد الانتخابات

١ - المعايير الدولية ذات الصلة

صادقت الكويت على الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) عام ١٩٩٦. هذه الاتفاقية تضع المعايير الدولية الأساسية للانتخابات الديمقراطية الأصيلة. وقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (HCR) عام ١٩٩٦، ملاحظاتها العامة حول المادة ٢٥، والتي تقدم تفسيراً رسمياً موثقاً لكافة الأمور الواردة في هذا التقرير.

إلا أن الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية قد تمت المصادقة عليها من قبل الكويت مع التحفظ على منح حق التصويت للمرأة و أعضاء القوات المسلحة والشرطة. كذلك أضافت الكويت إعلاناً تفسيرياً لمصادقتها على تلك الاتفاقية مفاده أن أحكام المادة ٢ (عدم التمييز) و ٣ (تساوي الجنسين) ستكون خاضعة لحدود القوانين الكويتية. وقد صرحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن "الإعلان التفسيري" الذي قدمته الكويت عند مصادقتها على الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية لا يتوافق مع الاتفاقية"^{٤٧}

ووفقاً للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن ذلك يعني أنها غير صالحة.^{٤٨} وفي عام ٢٠٠٥ منحت الكويت المرأة حق التصويت، وبالتالي احترمت حقها الأساسي في المشاركة في الحياة السياسية وفي الوقت نفسه حققت المصادقة الدولية.

في عام ١٩٩٤، دخلت الكويت في اتفاقية منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وتشدد هذه الاتفاقية على التزامات الدول بضمان حق التصويت للنساء على أسس متساوية (مادة ٧).

٢ - التشريع الكويتي محل التطبيق

يعرّف الإطار القانوني للانتخابات بموجب دستور سنة ١٩٦٢، وقانون الانتخابات لنفس العام (القانون رقم ١٩٦٢/٣٥)، والمعدل، ضمن أمور أخرى، بالقوانين رقم ٢٠٠٥/١٧ (مقدمة في تصويت المرأة) و ٢٠٠٦/١، و ٢٠٠٦/٤١ (تعديلات على الإجراءات المتعلقة بتصويت المرأة) و ٢٠٠٦/٤٢ (النظام الانتخابي الجديد)، و ٢٠٠٨/٤ (تعديلات على إجراءات الحملات الانتخابية)، و ٢٠٠٨/٢٥ (عد الأصوات في اللجان الانتخابية، وحد ١٥ ممثلاً للمرشحين في اللجنة الانتخابية، والانسحاب من الترشيح قبل سبعة أيام من يوم الانتخاب).

٤٧ - انظر الفقرة ٥ من الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الكويت، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/٤٠/٥٥ (٢٠٠٠) ولم ترفع الكويت أية تقارير إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ العام ٢٠٠٠. اعترضت كل من فنلندا، والسويد، والنرويج على
٤٨ - انظر التعليق العام على المادة ٢٤ فقرة ١٨.

لا ينص الدستور على حق التصويت كحق إنساني، ولكنه يشير إلى أن أعضاء مجلس الأمة يتم انتخابهم بشكل مباشر وفقاً للقواعد الدولية وبالافتراع السري (مادة ٨٠).

٣- النظام الانتخابي

ينص الدستور (مادة ٨٠) على أن مجلس الأمة يتألف من خمسين عضواً يتم انتخابهم بشكل مباشر وفقاً للقواعد الدولية والافتراع السري. لم يتغير هذا الحكم منذ عام ١٩٦٢. ويتم وضع النظام الانتخابي عبر القانون الانتخابي، وليس الدستور. وللبرلمان فترة ولاية قدرها أربع سنوات.

٣-١) إطار النظام الانتخابي الحالي

منذ عام ١٩٦٣، وحتى ١٩٧٥، تم عقد الانتخابات في عشر دوائر انتخابية، يخرج من كل منها خمسة نواب^{٤٩}. في عام ١٩٨٠، وافقت الحكومة على إعادة تشكيل البرلمان و عقدت الانتخابات. إلا أنها قامت قبل انتخابات عام ١٩٨١ بتغيير النظام الانتخابي، حيث تم تحديد ٢٥ دائرة انتخابية، حيث يعلن فوز أكثر اثنين من المرشحين حظوة بالأصوات في كل دائرة. ويعتبر بعض المحللين أن هذا التغيير كان في غير صالح الناخبين الشيعة. وكان هذا النظام الانتخابي أكثر عرضة لشراء الأصوات أثناء الانتخابات (حيث أنه كان هناك ناخبون أقل في كل دائرة انتخابية)، و للسياسات المركزية القائمة على الرعاية في الفترات غير الانتخابية. تم استخدام هذا النظام الانتخابي في كافة الانتخابات العامة التي عقدت في الفترة بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٦. وفي أثناء انتخابات عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، ظهرت ادعاءات كثيرة بشراء الأصوات.

بعد انتخابات عام ٢٠٠٣، بدا أن الحكومة منفتحة على فكرة الإصلاح الانتخابي، وخاصة تقليل عدد الدوائر الانتخابية. فبعد تشكيل الحكومة الجديدة في مطلع عام ٢٠٠٦، تم تشكيل لجنة لدراسة هذا الأمر. وقد توصلت اللجنة إلى أن نظام الدوائر الانتخابية الخمس سيكون هو الأمثل. وقد حظي ذلك بدعم غالبية أعضاء البرلمان بمن فيهم الليبراليون، والشعبيون، وبعض الإسلاميين من نواب البرلمان. وعندما اقترحت الحكومة في مطلع عام ٢٠٠٦ العودة إلى نظام الدوائر الانتخابية العشر بدلاً من طرح نظام الدوائر الخمس، حدثت أزمة سياسية^{٥٠} عندما دعا ثلاثة من أعضاء البرلمان لاستجواب رئيس الوزراء، وقد قام الأمير بحل البرلمان ودعا إلى انتخابات مبكرة. تم إجراء الانتخابات في يونيو ٢٠٠٦ باستخدام النظام القائم. وأدى الإصلاحيون أداءً جيداً، وفي يوليو، قام البرلمان الجديد بإقرار قانون تعديل النظام الانتخابي إلى خمسة دوائر^{٥١}

٤٩ - تم عقد الانتخابات بموجب هذا النظام في ١٩٦٣، ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥.

٥٠ - في ١٥ مايو بدأت الأقلية المنتخبة من أعضاء البرلمان مدعومة بالأعضاء السابقين للبرلمان من الحكومة بالتصويت على إحالة مشروع القانون الحكومي إلى المحكمة الدستورية (لمراجعة مسألة حجم الدوائر الانتخابية) - والتي احتوت على عدد متساوٍ من الناخبين و بالتالي لم تضمن تقيلاً تصويتياً متوازناً)، و الدعوة إلى مسيرة للبرلمان من قبل أعضاء البرلمان الإصلاحيين، الذين اعتبروا الحركة بمثابة تكتيك تأجيلي.

٥١ - قانون رقم ٤٢ (٢٠٠٦) بشأن عدم حد الدوائر الانتخابية يعدل القانون رقم ٣٥ (١٩٦٢) بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بالإضافة إلى المرسوم بقانون رقم ٩٩ (١٩٨٠)، و القانون رقم ٥ (١٩٩٦)، والتي تتعامل مع تحديد الدوائر الانتخابية وإعادة تعريفها

٢-٣) النظام الانتخابي الحالي

ينص القانون رقم (٤٢/ ٢٠٠٦) على أن الكويت مقسمة إلى خمسة دوائر انتخابية، يختار كل منها عشرة نواب. يمكن لكل ناخب أن يصوت إلى عدد يصل إلى أربعة مرشحين. وكانت أول انتخابات تعقد باستخدام النظام الجديد تلك التي جرت في مايو من عام ٢٠٠٨.

ويلاحظ أن الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، لا تصف نظام انتخابي بذاته.

إلا أن النقطة ٢١ من التعليق العام ٢٥ (١٩٩١) تنص على: "بالرغم من أن الاتفاقية لا تفرض أي نظام انتخابي معين، فإن أي نظام معمول به من قبل الحزب الحاكم ينبغي أن يكون متوافقاً مع الحقوق المحمية بموجب المادة ٢٥ (...)."

٣-٣) تقسيم المناطق

يبين القانون رقم ٤٢ (٢٠٠٦) جدولاً زمنياً لتخصيص المناطق للدوائر الانتخابية الخمس الجديدة. لم يتم إجراء أي تغييرات على الحدود الخاصة بالدوائر الانتخابية السابقة - بل تم ببساطة دمجها (انظر الخريطة في الملحق ١).

للدوائر مكونات اجتماعية/اقتصادية/دينية متباينة. يشكل الشيعة حوالي ٥٠٪ من الناخبين في الدائرة ١ ولقبيلة العوازم حوالي ١٥٪ من الأصوات الانتخابية في الدائرة ١. أما الباقي فهم سنة حضر. وتشكل هذه المجموعة كذلك الغالبية في الدوائر الثانية والثالثة، بالرغم من أن هناك غالبية شيعية في الدائرة الثالثة، وتسود الجماعات القبلية في الدوائر الرابعة والخامسة.

كافة الدوائر ذات سمات قابلة للتغير، وليس ثمة دليل على تقسيمها بشكل يعطي أفضلية لفئة على أخرى، إلا أن هناك قرارات هامة يتعين اتخاذها فيما يتعلق في مواضع تخصيص كل منطقة سكانية.^{٥٢}

توزيع الناخبين حسب المنطقة^{٥٣}

الدائرة	الناخبين نساء*	% من الإجمالي	الناخبين رجال	% من الإجمالي	الإجمالي
١	٣٦,٥٧١	٥٤,٨٨٪	٣٠,٠٧٠	٤٥,١٢٪	٦٦,٦٤١
٢	٢٢,١٠٣	٥٣,٤٣٪	١٩,٢٦٢	٤٦,٥٧٪	٤١,٣٦٥
٣	٣٣,٠٥٦	٥٦,٣٤٪	٢٥,٨١٦	٤٣,٦٦٪	٥٨,٦٧٤
٤	٥٤,٣٥١	٥٨,٠٠٪	٣٩,٣٦٠	٤٢,٠٠٪	٩٣,٧١١
٥	٥٤,٤١٨	٥٣,٧٢٪	٤٦,٨٧٦	٤٦,٢٨٪	١٠١,٢٩٤
الإجمالي	٢٠٠,٤٩٩	٥٥,٤٣٪	١٦١,١٨٦	٤٤,٥٧٪	٣٦١,٦٨٥

* تم بيان أسباب ارتفاع تسجيل النساء أدناه في فصل "تسجيل الناخبين".

٥٢ - على أن أحد المشتركين في حوار DRI اشتكى من تضمين الجهراء في الدائرة الانتخابية الرابعة بدلاً من الأولى، حيث أن من شأن ذلك فصل أصوات الشيعة في كلا المنطقتين.

٥٣ - الأرقام منشورة في صحيفة كويت تايمز ١٢-١٦ مايو ٢٠٠٨ ضمن مقال بعنوان "الطريق إلى المجلس"

للدوائر الانتخابية عدد ثابت من المقاعد البرلمانية هو عشرة لكل دائرة، وليس رقماً متغيراً. وقد خلق هذا، بالإضافة إلى قرارات بشأن تخصيص المناطق السكنية للمناطق الانتخابية، حالة أصبح لبعض المناطق الانتخابية بموجبها (على سبيل المثال الرابعة والخامسة) عدد من الناخبين أكبر من غيرها (على سبيل المثال الثانية والثالثة).

يخلق هذا نوعاً من عدم التساوي في الثقل الانتخابي لكل صوت. وبالرغم من أن عدم التساوي هذا أقل منه في ظل النظام السابق المحتوي على ٢٥ دائرة انتخابية، فإنه يظل يبدو غير مطابق لما جاء في النقطة ٢١ من التعليق العام ٢٥ والتي تنص على أنه: «ينبغي أن ينطبق مبدأ صوت واحد لكل شخص ضمن إطار كل نظام انتخابي للدولة. ينبغي أن يكون صوت كل ناخب مساوياً للصوت الآخر. وينبغي ألا يؤدي رسم الحدود الانتخابية و طريقة تخصيص الأصوات إلى تشويه توزيع الأصوات أو إلى التمييز ضد أي مجموعة (.....)».

(عدم) تساوي الأصوات

الدائرة	إجمالي الأصوات	% من الإجمالي	% من متوسط عدد الناخبين (72,337)	المقاعد المخصصة بناء على تساوي الثقل التصويتي	حالياً ممثل بشكل زائد / ناقص
١	٦٦,٦٤١	١٨,٤٣%	٩٢,١٣%	٩	١+
٢	٤١,٣٦٥	١١,٤٤%	٥٧,١٨%	٦	٤+
٣	٥٨,٦٧٤	١٦,٢٢%	٨١,١١%	١٨	٢+
٤	٩٣,٧١١	٢٢,٩١%	١٢٩,٥٥%	١٣	٣-
٥	١٠١,٢٩٤	٢٨,٠١%	١٤٠,٠٣%	١٤	٤-
الإجمالي	٣٦١,٦٨٥	١٠٠,٠٠%		٥٠	

يبين الجدول أعلاه عدد المقاعد البرلمانية التي تستحقها الدائرة إذا كان هناك تخصيص متساوٍ على مدى واسع يقوم على أساس عدد الناخبين في كل دائرة.

(٤-٣) اختيار الناخب

ليس الدافع من وراء منح أربعة أصوات واضحاً بالكامل، بالرغم من أنه قد ساد الاعتقاد بأنه لصالح التكتلات السياسية الرسمية عبر تمكينها من إجراء الحملات الانتخابية داخل الدوائر الانتخابية على «بطاقات مشتركة». إلا أنه في الوقت الحالي لا يزال الناخبون على ما يبدو يصوتون للأفراد وليس للمجموعات الانتخابية.

وقد خلق السماح للمصوتين بالإدلاء بأربعة أصوات نظاماً معقداً لهم فيه قدر كبير من الاختيار، ذلك أن عدة آلاف من مجموعات الأصوات ستصبح ممكنة. ولا شك أنه سيكون من الصعب التنبؤ بنتائج الانتخابات، كما يتطلب الأمر من التكتلات السياسية التحقق من تنفيذ استراتيجيتها الانتخابية على الوجه الصحيح (أي عدم تسجيل العديد من المرشحين^{٥٤} و التحالفات الإستراتيجية الممكنة).

٥٤ - أي تكتل يقدم أكثر من أربعة مرشحين يخاطر بقسمة أصواته، ما لم يكن في وضعية سيادية. فإذا كان لديه أربعة مرشحين، فليس هناك إمكانية لإقامة تحالفات استراتيجية مع مرشحين آخرين. هذه العوامل هامة للغاية حيث أن المنتخب لا يمكنه الإدلاء بالأصوات الأربعة لصالح مرشح واحد.

نتائج انتخابات ٢٠٠٨

الإجمالي	الدائرة ٥	الدائرة ٤	الدائرة ٣	الدائرة ٢	الدائرة ١	
						الإسلاميون السنة
٤			١	٢	١	التحالف الإسلامي السلفي
٦	١	١	٢	١	١	مدعومون من التحالف الإسلامي السلفي / سلفيون مستقلون
٨	٣	٤			١	إسلاميون مستقلون (قبليون في معظمهم)
٣			٢	١		الحركة الدستورية الإسلامية
						المجموعات الشيعية
٢					٢	التحالف الوطني الإسلامي (شيعية)
١					١	تجمع العدالة والسلام (شيعية)
٢					٢	إسلاميين شيعية مستقلون
						شعبيون
١			١			وطنيون (كتلة العمل الشعبي)
٣	١	١	١			آخرون مدعومون من كتلة العمل الشعبي
						غير إسلاميين / دنيويون
٣				٣		التحالف الوطني الديمقراطي
٤			٢	١	١	ليبراليون مستقلون
						مستقلون
٥	٣			٢		مستقلون مساندون للحكومة
٨	٢	٤	١		١	مستقلون - تحالف غير واضح - معظمهم قبليون

استخدمت استراتيجيات انتخابية معقدة لزيادة عدد الأصوات. في بعض الحالات تضمن ذلك «تبادل الأصوات» على سبيل المثال إذا كان لأحد التكتلات إثنان من المرشحين فقد شجعوا مسانديهم على التصويت للمرشحين الآخرين على خلفية فهمهم بأن المرشحين الآخرين يشجعون مسانديهم على رد المجاملة بمثلا. وبهذه الطريقة يمكنهم جلب مصوتين جدد قد لا يكونوا قد صوتوا لهم^{٥٥}، وقد اعترفت بعض التكتلات بصراحة بهذه الإستراتيجية، والتي عند نجاحها يمكنها أن تسهل انتخاب المرشحين من كلا المعسكرين، على الرغم من أنها تثير قضايا تتعلق بحرية اختيار الناخبين. يسود الاعتقاد بوجود هذه الترتيبات بصورة أكبر بين المجتمعات القبلية والمجموعات الإسلامية مقارنة بغيرها.

ويبدو أنه كان على العديد من الناخبين تعلم تعقيدات هذا النظام الانتخابي، على سبيل المثال، لم يتم انتخاب أعضاء برلمان ذوي جذور في الجهراء (وهي منطقة سكنية تضم حوالي ٣٠,٠٠٠ ناخب في دائرة عدد ناخبها ٩٣,٠٠٠) وذلك لأن أصواتهم قد تم تقسيمها بين مختلف المرشحين، بينما تحالف الناخبون الآخرون في الدائرة (المجموعات القبلية على نطاق واسع) لمساندة مرشحهم.

٥٥ - هذا مهم، لأن الناخب لا يمكنه منح أكثر من صوت للمرشح الواحد.

٣-٥) الانتخابات القبلية التمهيدية (الفرعيات)

يأتي النظام الانتخابي كذلك في صالح المجموعات الأخرى ذات الهوية العامة «غير السياسية»، مثل القبائل، وخاصة في الأماكن التي يعيشون فيها في تجمعات ذات تركيز سكاني عالٍ، و يحاولون تنظيم ناخبهم و يتفادون تقسيم «صوتهم الجماعي».

تنص المادة ٤٥ من قانون الانتخاب على أن «كل شخص ينظم أو يشارك في الإعداد والترتيب للانتخابات فرعية، من الممكن أن يخضع لعقوبة السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات». يعرف القانون هذه باعتبارها انتخابات يتم تنظيمها والقيام بها بصورة غير رسمية قبل موعد محدد من الانتخابات (الرسمية)، وذلك لاختيار واحد أو أكثر من بين الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعة أو طائفة معينة.^{٥٦}

ويبدو هذا الإجراء قاسياً، حيث لا يوجد بالطبيعة شيء محرم في قيام مجموعة ما بالتعبير عن رأيها بهذه الطريقة، كما أن الناخبين الذين لا يشاركون في مثل هذه الانتخابات «التمهيدية» لا يزالون يتمتعون بالحرية في التسجيل، كما لا يزال يتمتع الناخبون من المجموعة بالحرية في الاختيار في يوم الانتخابات. إلا أن منع الانتخابات الفرعية يبدو أنه مناوئ للحقوق الأساسية المتعلقة بحرية التعبير والتجمع و الارتباط.

على أنه يوجد بالفعل ميل شعبي خارج المجموعات القبلية ضد عقد مثل هذه الانتخابات القبلية الأولية. وينبع هذا من أن الهويات القبلية القوية تعتبر مناوئة للهوية الوطنية. وكذلك فإن هناك قلقاً بشأن «حصرية» مثل هذه الانتخابات الفرعية، (ذلك أن أعضاء القبائل فقط لهم أن يعترضوا على نتائج الانتخابات الفرعية). وتأثير ذلك أنه في الأماكن التي يسودها التأثير القبلي القوي فإن عملية الانتخابات الفرعية من الممكن أن تفرغ الانتخابات الرسمية من محتواها عندما يتبع الناخبون نتائج الانتخابات الفرعية في الانتخابات العامة. وعليه فإن القبائل يمكنها أن تكون مؤثرة في تحديد القواعد الخاصة باللعبة الانتخابية (على سبيل المثال فإن الرجال فقط يشاركون في الانتخابات الفرعية، والقبائل الصغيرة أو الأشخاص غير المنتمين للقبائل ليس لهم دور، لأن القبائل هي التي تحدد المتطلبات الواجبة للمشاركة في تلك الانتخابات، كدفع رسوم معينة على سبيل المثال). إلا أنه في مناسبات قليلة تم انتخاب مرشحين ذوي هوية قبلية في «المناطق القبلية» حتى وإن لم ينافسوا في الانتخابات الفرعية.

في عام ٢٠٠٨، حاولت الحكومة الحد من الانتخابات الفرعية، وذلك لأنها في شق منها تجري مخالفة للنظام الانتخابي الجديد، بالرغم من ادعاء آخرين أن هذا الإجراء كان موجهاً إلى تعويق أشخاص بعينهم تعتبرهم الحكومة ذوي نفوذ من الوصول إلى البرلمان^{٥٧}. وقد تمخضت بعض محاولات منع الانتخابات الأولية القبلية عن صدامات بين الشرطة و أشخاص من القبائل، و القبض على عدد منهم (منظمين ومشاركين). وإذا كان لفعل الحكومة من أثر فهو تقوية الهوية القبلية، أما الذين تم انتقاؤهم في الانتخابات الفرعية فقد فازوا في انتخابات

٥٦ - تم تبين الحكم في القانون الإصلاحي في عام ١٩٨٨

٥٧ - الكويت: دولة قبلية أم ديموقراطية؟ ١٩/٠٤/٢٠٠٨ أحمد العيسى، الشرق الأوسط (http://www.asharq-e.com/news.asp?section=3&id=12475)

١٧ مايو. في هذا الصدد أكد بعض المتحاورين أن الإجراءات الحكومية قد اتخذت أكثر ضد الانتخابات الأولية لبعض القبائل فقط، دون الأخرى.

عند تخطيط الدوائر الانتخابية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن كل عضو من أعضاء البرلمان يمثل عدداً متساوياً من الأصوات.

٤ - الحق في التصويت (عدم التأهل ، عملية تسجيل الناخبين)

٤-١) عدم التأهل / التسجيل للتصويت

يحق لكل مواطن كويتي يبلغ الحادية والعشرين من العمر أن يدلي بصوته، باستثناء أولئك الذين تم تجنيسهم خلال السنوات العشرين السابقة على الانتخابات. وتتضمن الاستثناءات الأخرى من حق التصويت القوات المسلحة، والشرطة، والأشخاص الذين أدينوا وعوقبوا بارتكاب جريمة أو جنحة. يعتبر سن الحادية والعشرين عالياً نوعاً ما كسن للتصويت مقارنة بالمعايير الدولية. وليس من الواضح ما إذا كان هناك أسباب موضوعية لهذا السن التصويتي، لأن الشخص الكويتي يمكنه الزواج، وقيادة السيارة، كما أنه يصبح مسؤولاً من الناحية الجنائية في سن الثامنة عشرة.

إن قاعدة استثناء المواطنين الذين حصلوا على الجنسية بطريق التجنيس قبل عشرين عاماً من يوم الانتخاب، تخرق المادة ٢٥، حيث تشير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى أن "على الحكومة منح جنسيتها دون تفریق و ضمان أن من تم منحهم الجنسية الكويتية يعاملون بشكل متساوٍ مع غيرهم من المواطنين الكويتيين فيما يتعلق بحق الانتخاب (المواد ٢٥ و ٢٦)".^{٥٨}

وبموجب المادة ٢٥ من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية، نجد أن هناك فهماً ضيقاً للإشارة إلى «قيود معقولة» على حق التصويت، و عليه فإن استثناء الشرطة والقوات المسلحة من التصويت يبدو غير مبرر.^{٥٩}

وكذلك فإنه ينبغي اعتبار ضمان حق الشرطة والقوات المسلحة في الممارسة الحرة والسرية لحقهم في التصويت أمراً يتعلق بنقص إجرائي أكثر منه مسألة مبدأ، وينبغي النظر في سحب التحفظ على المادة ٢٥ من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية فيما يتعلق بهذه النقطة. قد يكون هناك حظر واقعي على تصويت الكويتيين المقيمين خارج المناطق الانتخابية الخمس لمدينة الكويت.^{٦٠}

٥٨ - الفقرة ٢٩ الملاحظات الختامية من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تقرير دولة الكويت، ٢٧ يوليو ٢٠٠٠.

٥٩ - التعليق الأولي على الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية يعتبر استثناء القوات المسلحة من التصويت غير معقول. انظر إم نواك، الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان والسياسية، الطبعة الخامسة ٢٠٠٥، مادة ٢٥، النقطة ٢٧.

٦٠ - وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول البلدان الأخرى في شأن حقوق الإنسان (الإصدار ٣) فإن هناك قرابة ٣٠.٠٠٠ مواطن يعيشون خارج حدود المناطق الانتخابية الخمس.

لا يبدو سن الحادية والعشرين كسن تصويتي متوافقاً مع الأحكام الأخرى، على سبيل المثال يمكن للكويتيين الزواج وقيادة السيارة بالفعل في عمر الثامنة عشرة.

استثناء المجنسين من الكويتيين من حق التصويت لمدة ٢٠ سنة بعد منحهم الجنسية و استثناء أفراد الشرطة والقوات المسلحة من التصويت يبدو كحظر غير معقول على حق التصويت.

٤-٢) تسجيل الناخب

سجلات الناخبين دائمة. ثارت مناقشات حول استخدام السجل المدني كقاعدة يتم على أساسها تسجيل الناخبين، ولكن حتى الآن لا تزال سجلات الناخبين تجمع بصورة مستقلة عن معلومات السجل المدني. يتم تقسيم الناخبين وفقاً للدوائر الانتخابية وتحديث بياناتهم من قبل لجان التسجيل التي يتم تشكيلها من رئيس وعضوين. وهناك فترة تحديث في فبراير من كل عام، يمكن للمواطنين خلالها التقدم لتسجيلهم كناخبين، أي عندما يبلغون الحادية والعشرين من العمر. يمكن لأولئك الذين تخطوا العشرين كذلك التسجيل، ويتم الإشارة إلى التاريخ الذي لم يبلغوا فيه سن التصويت (أي حتى بلوغهم عيد ميلادهم الحادي والعشرين) في قوائم الناخبين. يتم وضع قوائم الناخبين في الأماكن العامة، كما يتم نشرها في الجريدة الرسمية. يجوز للمواطنين طلب إجراء تصحيح على القائمة، على سبيل المثال لأنهم غير واردين فيها أو لأن أشخاصاً غير مخولين قد تم إيراد أسمائهم فيها. ويمكن استئناف القرارات الخاصة بإجراء تغييرات على قائمة الناخبين أمام المحكمة العليا. يتم تقرير قوائم الناخبين النهائية في كل عام في ضوء القرارات المتخذة من قبل المحكمة العليا، والتي عليها أن تصدر قراراتها في هذا الشأن بنهاية يونيو.

ووفقاً لوزارة الداخلية، فإن المدخلات المزدوجة للناخبين سيتم اكتشافها، لأن السجلات مرتبطة بأرقام شهادات الجنسية الخاصة بالأفراد. وبالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠٨، فقد ضمت قوائم الناخبين ٣٦٢،٦٨٥ شخصاً منهم ٥٥% من النساء، و ٤٥% من الرجال. جاء التسجيل العالي للنساء نتيجة للحقيقة التي مؤداها أن الشرطة ومنسوبي القوات المسلحة مستثون. بالإضافة إلى ذلك، عندما تم منح حق التصويت للمرأة في ٢٠٠٥، تم تسجيل النساء آلياً على أساس بيانات السجل المدني، بينما ينبغي على الرجال المؤهلون للتصويت تسجيل أنفسهم، فإذا لم يكونوا مهتمين بالتصويت فيمكنهم عدم تكبد عناء التسجيل. وعلى العموم فإن رقم التسجيل يبدو منخفضاً بالنسبة لبلد يضم ثلاثة ملايين نسمة، حتى مع إنقاص الشرطة والعسكريين من هذا العدد.

٥- الحق في الترشح للانتخابات : تسجيل المرشحين

للناخبين المسجلين حق الترشح للانتخابات، إذا بلغوا الثلاثين من العمر كحد أدنى. ويعتبر هذا العمر عالياً جداً مقارنة بالمعايير الدولية. أما المجنسون الذين لا يتمتعون بحق التصويت لفترة عشرين سنة اعتباراً من تاريخ حصولهم على الجنسية، فلا يحق لهم كذلك الترشح خلال تلك الفترة. وعلى الوزراء، والقضاة، و نواب العموم الاستقالة من مناصبهم لكي يسمح لهم بالترشح.

يودع المرشحون طلبات الترشيح لدى ادارة الانتخابات خلال عشرة أيام من تاريخ الإعلان عن الانتخابات. وعليهم أن يدفعوا مبلغ ٥٠ ديناراً كويتياً^{٦١} بعد إغلاق باب الترشح، وتعلن أسماء المرشحين وتنتشر في الجريدة الرسمية.

تنص المادة الأولى من قانون الانتخاب على أن «الالتزام بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية» شرط لترشح النساء للانتخابات. يثير هذا الحكم قلقاً لأنه يخلق شروطاً مختلفة للترشيح بين الرجال والنساء. بالإضافة إلى ذلك، فإن قواعد الشريعة غير محددة، وتترك هامش غير واضحة عند تطبيق هذا الحكم. وبذلك يكون هناك تناقض مع المطلب الذي مؤداه أن أي قيود على حق التصويت والترشح للانتخابات يجب أن يكون في أقل الحدود، و محدداً بشكل واضح. إلا أنه يبدو أن الحكم ذو طبيعة تصريحية دون دلالة حقيقية لتسجيل الناخبين في الانتخابات الماضية.

يبدو أن مبلغ ٥٠ ديناراً كويتياً (١٨٠ دولار أو ١٢٠ يورو) قليل جداً في سياق يعتقد أن الحملات الانتخابية فيه تكلف مئات الآلاف من الدنانير. وعليه فإن مبلغ ٥٠ ديناراً قد لا يشكل أي عقبة مؤثرة أمام المرشحين العابثين. بالنظر إلى أن مصلحة إدارة الانتخابات تقتضي على نحو مؤثر تفادي وجود عدد كبير من أوراق الترشيح غير الضرورية والمسببة للتعقيد، وقد يكون من المفيد زيادة هذا المبلغ بقدر معقول.

في انتخابات ٢٠٠٨ تم تسجيل ٣٨٠ مرشحاً^{٦٢} مقارنة بـ ٤٠٢ في ٢٠٠٦.

ليس ثمة أحكام محددة في قانون الانتخاب فيما يتعلق بالتحقق من المتقدمين الذين سيتم تسجيلهم كمرشحين. وقد أدى هذا إلى حدوث مشاكل، على سبيل المثال قبل انتخابات ٢٠٠٨ لم يتم تسجيل عدد من المرشحين لأسباب مختلفة. وقد قام إثنان منهم بتقديم استئناف ناجح إلى المحكمة الدستورية، وتم تسجيلهم كمرشحين قبل موعد الانتخابات بفترة وجيزة. وأما فيما يتعلق بالفرض المتساوية لعمل الحملات الانتخابية، والشفافية، وحكم القانون، فإنه ينصح بأن يقدم قانون الانتخاب القواعد والحدود الزمنية النهائية المتعلقة بكيفية إدارة وزارة الداخلية لتسجيل المرشحين و كيفية الطعن على مثل هذه القرارات في المحاكم قبل موعد الانتخابات بفترة كافية.

من شأن مثل هذه الأحكام أن تساعد إدارة الانتخابات لكي لا تجد نفسها في موقف تضطر معه إلى إعادة طباعة أوراق الاقتراع في فترة قصيرة.

تعتبر أحكام تسجيل المرشحين كافية على نطاق واسع، ولكن يتعين أن يقدم القانون الإجراءات التفصيلية والمواعيد النهائية لإدارة طلبات الترشيح، أي متى وكيف يمكن رفضها، ومتى يتعين تقديم طلبات الطعن عليها، إلخ. مثل هذه الأحكام ستمنع التقدم بطلبات الطعن قبل موعد الانتخابات بفترة قصيرة كما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٨. ينبغي أن يمنح الأشخاص المجنسون حق الترشح للانتخابات على الفور، بدلاً من الانتظار لمدة عشرين سنة بعد الحصول على الجنسية.

ينبغي النظر في زيادة المبلغ المودع من قبل المرشح عند التسجيل، والذي يعتبر منخفضاً للغاية ولا يمكن أن يشكل أي عقبة أمام المرشحين العابثين.

٦١ - يتم إعادة هذا المبلغ المودع إذا حصل الناخب على ١٠٪ على الأقل من الأصوات الصالحة. وليس من الواضح كيف يتم حساب ذلك في ظل النظام الانتخابي الجديد، حيث لكل ناخب أربعة أصوات.

٦٢ - إلا أنه حدث العديد من حالات الانسحاب، وأكمل ٢٧٥ مرشحاً حوض الانتخابات

٦- إدارة الانتخابات

٦-١) هيكل وتشكيل الهيئات الإدارية الانتخابية

لا يوجد في الكويت هيئة واحدة مستقلة معنية بإدارة الانتخابات كلجنة الانتخابات. وإدارة الانتخابات في وزارة الداخلية هي هيئة دائمة ذات مسئولية أولية تتعلق بالجوانب التنظيمية للعملية الانتخابية، على سبيل المثال تقديم المعدات الانتخابية و ترتيب طباعة أوراق الاقتراع، ولوزارة العدل و القضاء دور على أساس مؤقت، خاصة خلال وقت إجراء الانتخابات.

يتم تشكيل نوعين من اللجان الانتخابية: لجان التسجيل و لجان الانتخابات. يتم تشكيل لجان التسجيل كل عام و تعمل أثناء الفترة التي يمكن للناخبين فيها القيام بالتسجيل أو تعديل بيانات تسجيلهم. يتم تشكيل هذه اللجان من رئيس وعضوين. يقرر وزير الداخلية عدد اللجان التي يتعين تشكيلها، و ممن تتألف، و المناطق الجغرافية التي تمارس فيها صلاحياتها.^{٦٣}

ولجان الانتخابات يجري تشكيلها خلال الفترات الانتخابية، و ينبغي أن تضم اللجنة عضواً واحداً من الهيئة القضائية (النيابة العامة) يعين من قبل وزير العدل، وعضواً يعين من قبل وزير الداخلية و حتى (١٥) من ممثلي المرشحين. ينص القانون على أن الأشخاص المعينون من قبل وزارة العدل يشغلون منصب رؤساء اللجان.

للجان الانتخابية هيكل ثلاثي. في كل منطقة من المناطق الانتخابية يتم تشكيل «لجنة أصلية». تحت هذه اللجنة يتم تشكيل عدد من اللجان الفرعية. وهناك نوعان من اللجان الفرعية، اللجنة الفرعية الأولية والتي تضطلع بكامل المسئولية عن مركز التصويت (والذي عادة ما يكون مبنى أحد المدارس)، و يحتوي على عدد من مراكز إحصاء أصوات المقترعين. وفي كل محطة إحصاء داخل مركز الاقتراع لجنة ثانوية. في عام ٢٠٠٨ تم تشكيل ٩٤ لجنة أولية فرعية و ٤١٣ لجنة ثانوية فرعية.^{٦٤} يبدو أن عدد اللجان الفرعية الثانوية محدود بعدد القضاة (أو موظفي النيابة العامة) المتوفر.

وجد كذلك لجنة للإشراف على انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٨م، والتي توجد بالضرورة للقيام بالمهام الإشرافية والتنسيقية^{٦٥} إلا أن القانون الانتخابي لا ينص تحديداً على تشكيلها^{٦٦} و من ثم فإن تشكيل و صلاحيات و سلطات اللجان الانتخابية غير واضح. في ٢٠٠٨ ترأس هذه اللجنة قاضٍ بدرجة مستشار.

ويلاحظ أنه بنص القانون، يتعين أن يكون الأشخاص المعينون في لجان إحصاء أصوات المقترعين من قبل وزارة العدل ذكوراً، بينما الأشخاص المعينون من قبل وزارة الداخلية قد يكونون ذكوراً أو إناثاً - حسب ممثلي المرشحين. إلا أنه بالنظر إلى وجود مراكز تصويت منفصلة لكل من الرجال والنساء، فإن الرجال المعينين

٦٣ علمت المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية أنه في ٢٠٠٨، تم تشكيل خمسين لجنة انتخابية. ضم الأعضاء أشخاصاً تم تكليفهم من هيئات قضائية. علق مسئول من وزارة الداخلية أنه كان من الصعب بشكل عام العثور على خمسين شخصاً من الهيئات القضائية للقيام بأداء هذه المهمة

٦٤ تم تقديم هذه المعلومات في اللقاء الذي جمع المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية ومدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية.

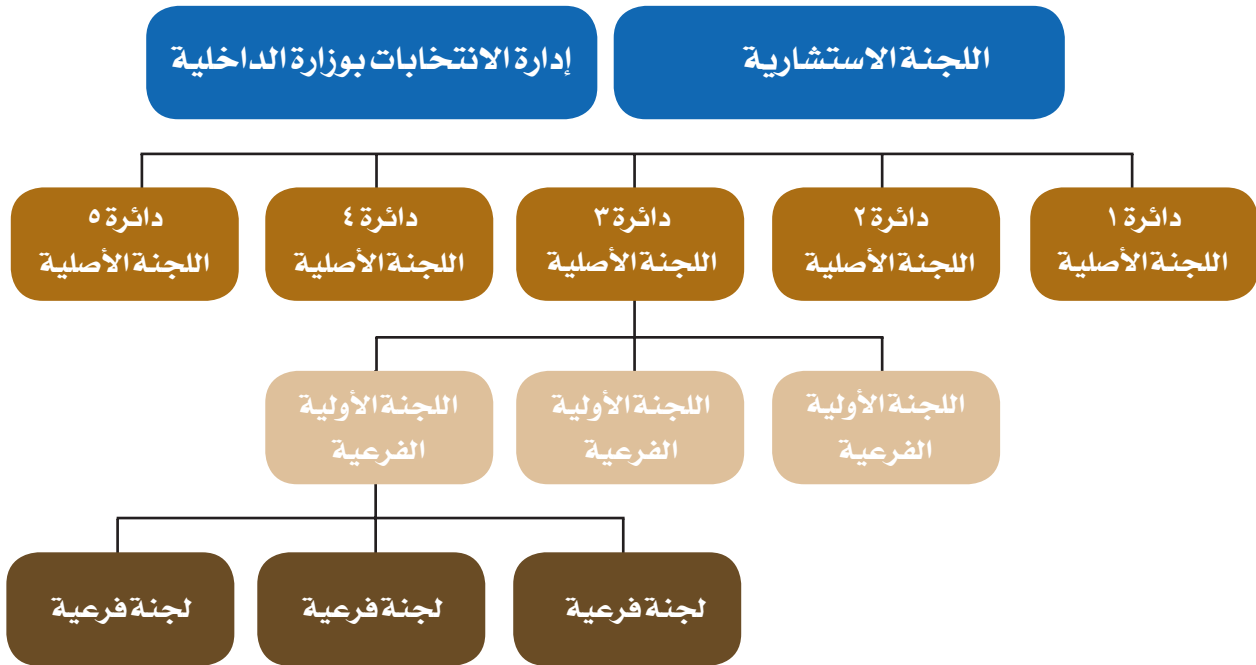
٦٥ اقترح أحد المقالات الصادر عن وكالة الأخبار الرسمية للدولة (كونا) قيام هذه الهيئة بتفسير التشريعات الانتخابية (”استخدام موظفي المحكمة لا يتناقض مع الإجراءات الانتخابية“، ١٧ مايو ٢٠٠٨).

٦٦ لم تستطع المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية العثور على أي أساس في أي تشريع أولي آخر لتشكيل هذه اللجنة.

كأعضاء للجان من قبل وزارة الداخلية وممثلي المرشحين يخدمون في مراكز التصويت الرجالية ، ويخدم النساء في مراكز التصويت النسائية. تختار اللجان من بين أعضائها سكرتيراً، يكون مسؤولاً عن صياغة المحاضر الرسمية للجان (والتي تتضمن بروتوكولات نتائج الانتخابات على مختلف المستويات).

في بعض البلدان، تشكل صلاحيات وزارة الداخلية في إدارة الانتخابات مشكلة، على سبيل المثال تثير مسائل عن التدخل من قبل الحكومة في ما ينبغي أن يكون هيئة قادرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل.^{٦٧} إلا أنه في الكويت يبدو أن هناك درجة كبيرة من الثقة في عدم تحيز اللجان الانتخابية.

هيكل اللجان الانتخابية



٦-٢) تنظيم الانتخابات وصلاحيات هيئات إدارة الانتخابات

يمنح قانون الانتخاب وزارة الداخلية دوراً واضحاً في تسجيل الناخبين (انظر أعلاه)، وكذلك دوراً مشتركاً مع البلدية و النائب العام في مراقبة مدى قانونية حملات المرشحين. ولا تضطلع أي من الوزارتين بدور في ضمان الالتزام بالإجراءات الخاصة بالإعلام. ليس للجان دور في استلام الشكاوى الخاصة بالانتخابات أو الطعون أو البت فيها بالرغم من أن القاضي المشارك في اللجان له هذه الصلاحية. في يوم الانتخابات، يمكن تقديم الشكاوى الخاصة بتنفيذ عملية الاقتراع إلى المحاكم. ويضمن هذا للقضاة دوراً مزدوجاً: باعتبارهم مديريين للانتخابات و باتين بالشكاوى التي تأتي بشأنها.

٦٧ - التعليق العام ٢٥، (نقطة ٢٠)، يشير إلى أن "يُعين تشكيل كيان انتخابي مستقل للإشراف على العملية الانتخابية و ضمان أنها تسير بشكل عادل، غير متحيز، و وفقاً للقوانين المعمول بها.."

وتتص المادة ٥٣ من قانون الانتخاب على قيام وزارة الداخلية بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون. ولا يتطلب قانون الانتخاب بشكل محدد نشر هذه القرارات^{٦٨}، كما أنه من غير الواضح ما إذا كان بالإمكان الطعن على مادة هذه القرارات في المحكمة أم لا. وتقلل هذه العوامل بصورة أساسية من الشفافية والمصادقية.

ووفقاً لإدارة الانتخابات فإن الأشخاص المعينين من قبل وزارة الداخلية للخدمة في اللجان الانتخابية لهم الصلاحيات نفسها المقابلة لصلاحيات العضو المعين من قبل القضاء. حيث يتمتع كل قاضٍ (أو عضو من النيابة العامة) على ما يبدو بقدر من الاستقلالية في اتخاذ القرار في كل محطة من مراكز الاقتراع. هذا، بالإضافة إلى أن الغياب الواضح للترتيبات القانونية الفرعية^{٦٩}، قد يؤدي إلى اتخاذ منظورات مختلفة من قبل اللجان المختلفة ومن الممكن أن يؤدي فقدان التناغم في إدارة الانتخابات على مستوى الاقتراع، الأمر الذي يؤدي إلى وجود طعون قانونية صحيحة بعد الانتخابات.

وبينما يعزز وجود ممثلي المرشحين في مراكز الاقتراع من الشفافية، إلا أنهم ينخرطون كذلك في إدارة العملية، بالرغم من دورهم الثانوي. ويستغل العديد من الأطراف هذه الإمكانية. على أنه ليس من المطلوب منهم الخضوع لأي تدريب رسمي و يحتمل أن يكون بعضهم على غير دراية بالحقوق والواجبات المرتبطة بإجراءات الاقتراع.

ويجوز لكل مرشح أن يعين ممثلاً عنه في كل محطة اقتراع في الدائرة التي ينافس/تنافس فيها. إلا أنه لا يجوز تعيين أكثر من خمسة عشر ممثلاً في دائرة انتخابية معينة، وذلك لتفادي الازدحام. وفي حالة تقديم عدد أكبر من ممثلي المرشح أنفسهم، يتم عقد قرعة لاختيار الخمسة عشر المسموح لهم بالإشراف على الاقتراع. وبينما قد يكون هذا الحكم مطلوباً من منظور معين، فإنه يعني أن المرشحين سوف يكون لهم ممثلان فقط في مراكز اقتراع معينة وليس في سواها. وهذا يقلل من الشفافية ومن الممكن أن يقلل كذلك من ثقة المرشحين في العملية.

المسؤولية المشتركة عن إدارة الانتخابات من قبل وزارة الداخلية و القضاء يمكن أن تتمخض عن تطبيق غير متساوٍ للقانون في المراكز الانتخابية المختلفة. وقد يكون دور القضاء في إدارة الانتخابات حساساً عندما يكون عليه أن يقرر بشأن الطعون ضد قرارات إدارة الانتخابات.

وليس هناك سوى قدر ضئيل من الترتيبات المتعلقة بإدارة عملية اتخاذ القرارات ونشر مثل تلك القرارات. كذلك فإن دور اللجنة الاستشارية في الانتخابات غير محدد بوضوح.

بالنظر إلى أوجه القصور هذه، قد يكون من الجدير مناقشة غيرها من صور إدارة الانتخابات، كإنشاء لجنة مستقلة لهذا الغرض.

٦٨ - بالرغم من أن هذا قد يكون مطلوباً بموجب التشريع الذي يتعامل مع الإدارة العامة
٦٩ - نارت الخلافات بشأن استخدام ماكينات العد الإلكتروني للأصوات بسبب الافتقار إلى إجراءات كتابية حول الموضوع أو التعليمات بشأن استخدامها. تم اتخاذ قرار استخدام الماكينات من قبل اللجنة الاستشارية العليا، وليس من قبل وزارة الداخلية

٧- الحملات الانتخابية

١-٧) القيود المفروضة على إقامة الحملات

لا يتعامل قانون الانتخابات بالتفصيل مع القضايا المتعلقة بإقامة الحملات الانتخابية بواسطة المرشحين. إلا أن هناك خطوات مؤقتة لتنظيم الأمر، تم اتخاذها بتطبيق القانون ٢٠٠٨/٤، وهي تحتوي على اثنين من التعديلات على قانون الانتخابات. تتطلب هذه الخطوات من الحكومة القيام (بالتسويق مع البلدية) في شأن السماح لكافة المرشحين بإنشاء مقرين انتخابيين، أحدهما للرجال، والآخر للنساء. وعلى صعيد الواقع، يسمح كذلك للمرشحين بإقامة مقار حملات انتخابية مؤقتة (عادة ما تكون على شكل خيام كبيرة للغاية) في الأماكن العامة المفتوحة. ويحتوي معظم التعديلات الأخرى قيوداً على شكل إقامة الحملات، والتي يمكن للناخبين اتخاذها مثل المقار الرئيسية أو غيرها من مساحات إقامة الحملات والتي لم يتم الحصول على موافقة عليها من قبل السلطات ولذا فإنها تعتبر غير قانونية، أما فيما يتعلق بالنقل (السيارات، والحافلات إلخ) فلا يجوز استخدامها في إقامة الحملات الانتخابية، وكذا استخدام اللوحات الإعلانية وغيرها من وسائل الإعلان من قبل المرشحين، فجميعها ممنوعة (باستثناء الاعلان في مقار حملاتهم الانتخابية الدائمة/المؤقتة).^{٧٠}

لا يمكن للمرشحين إقامة حملات انتخابية إلا بعد تسجيلهم. ويمكنهم التقدم بأوراق الترشيح بعد الدعوة لإجراء الانتخابات. وتتم الدعوة للانتخابات قبل شهر على الأقل من يوم الاقتراع. وسيكون أمام المرشحين الذين قاموا بالتسجيل مبكراً، أي مباشرة بعد تعبئة أوراقهم، المزيد من الوقت لإجراء حملاتهم الانتخابية، مقارنة بالمرشحين الذين قاموا بتقديم أوراق ترشيحهم في تاريخ لاحق.

بالنسبة للانتخابات مايو ٢٠٠٨، كلفت لجنة مشتركة من وزارة الداخلية و البلدية بفرض تطبيق هذه الأحكام المتعلقة بالحملات الانتخابية. في هذه الحالة قامت بلدية الكويت بترخيص ٤٥٧ إعلاناً، و ٢٧٨ مقراً رئيسياً للحملات^{٧١}. وقد ورد أنه قبل يوم الاقتراع بفترة وجيزة، كانت هذه السلطة قد قامت بإزالة ما يبلغ الـ ٣٠,٠٠٠ ملصق غير قانوني للحملات الانتخابية^{٧٢} وتم فرض أكثر من خمسين غرامة على حمل مواد الحملات الانتخابية في وسائل النقل العامة، و في أربعة من الحملات الإعلانية لخرقها القانون رقم ٢٠٠٨/٤. ويبين قانون الانتخابات العديد من المخالفات الانتخابية والجرائم^{٧٣} بما فيها شراء الأصوات^{٧٤}

في عام ٢٠٠٦ تم تعليق قانون التجمعات العامة، والذي كان يفرض الحصول على موافقة رسمية لإقامة الفعاليات العامة، وذلك من قبل المحكمة الدستورية.

٧٠ - قد يتم فرض غرامات من ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ د.ك. عند عدم الالتزام بهذه الأحكام.

٧١ - انظر: السلطات الكويتية تزيل ٢٦.٠٠٠ إعلاناً انتخابياً غير قانوني (كونا، ١١ مايو ٢٠٠٨).

٧٢ - انظر: اللجنة الكويتية المشتركة للانتخابات جاهزة للاقتراع (كونا، ١٦ مايو ٢٠٠٨).

٧٣ - انظر المقالات ٤٣، ٤٥، بعض هذه المخالفات والجرائم التي تتعلق بالحملات الانتخابية، ومنها على سبيل المثال "تعتبر جريمة انتخابية القيام بتوزيع مواد حملات مطبوعة لا تحمل اسم الناشر، استخدام القوة أو الحيلة في التأثير على اختيارات الناخبين، السعي لشراء أصوات الناخبين، نشر أو ترويج معلومات غير صحيحة عن أحد المرشحين تمس أخلاقياته، التماس الأصوات في أماكن العبادة أو المؤسسات التعليمية واستخدام الأموال الخاصة بالجمعيات أو الاتحادات للمنافسة لصالح أو ضد أحد المرشحين.

٧٤ - تكررت مشكلة شراء الأصوات في الانتخابات الكويتية. في أثناء الحملات الانتخابية لسنة ٢٠٠٨، قامت السلطات بالتشديد على هذا الجانب لمحاصرة هذه الظاهرة وقام وزير الداخلية بمخاطبة العامة عبر بيان بين فيه عدم قانونية هذا الفعل، وتعهد بإخضاع المخالفين للتحقيقات الجنائية

على صعيد الممارسة، وحتى قبل تعليق هذا القانون، فقد كان المرشحون على ما يبدو لا يواجهون عقبات في عقد المنافسات في الحملات الانتخابية أو اللقاءات العامة. حيث كانت الدوائر الانتخابية في الانتخابات السابقة أقل بكثير، فكان المرشحون يحضرون عادة جلسات نقاش خاصة (ديوانيات). ومع ظهور الدوائر الانتخابية الأكبر، أصبحت الديوانيات توفر مساحة أقل للمرشحين والناخبين للالتقاء فيها. وبينما لا يزال المرشحون يحضرون الديوانيات، وخاصة تلك التي يعقدها أصحاب النفوذ، نجد أن معظم الحملات الانتخابية تتم في «فعاليات مفتوحة» و بصورة متزايدة عبر وسائل الإعلام.

ينص التعليق العام رقم ٢٥ على أن « تثقيف الناخبين (...) والحملات الانتخابية أمر ضروري لضمان الممارسة المؤثرة للحقوق الواردة في المادة ٢٥ من قبل مجتمع واع». وفي أثناء انتخابات مايو ٢٠٠٨، قامت السلطات الكويتية باتخاذ بعض الخطوات في هذا الصدد، على سبيل المثال، قامت وكالة الأخبار الرسمية للدولة بإصدار كتيب يضم السير الذاتية لكافة المرشحين، وقامت وزارة الداخلية بإنشاء خط ساخن في يوم الانتخابات للتعامل مع استفسارات الناخبين، بالإضافة إلى إعداد بروشور للناخبين حول الإجراءات الانتخابية، وقامت وزارة العدل بوضع إعلانات مدفوعة الأجر في الصحف تفصل كيف يقوم الناخب بتعليم ورقة الاقتراع بطريقة صحيحة، وذلك للتقليل من عدد الاقتراعات غير الصحيحة، كما قامت وزارة الإعلام بتقديم تغطية انتخابية متواصلة على تلفزيون ورايو دولة الكويت طوال يوم الانتخابات و اليوم التالي له.

٢-٧ إقامة الحملات الانتخابية في وسائل الإعلام

وفقاً للاستبيانات، فإن معظم المواطنين يتلقون معلوماتهم السياسية عبر الصحف (٧٢٪)، والتلفاز (٥٩٪) و مشافهة (من العائلة / الأصدقاء / الديوانيات) ^{٧٥}. وأشار المسح الذي تم إجراؤه في عام ٢٠٠٧ إلى أن الصحف بقيت أكثر وسائل الإعلام استخداماً (٥٦٪) مقارنة بالتلفاز (٢٩٪)، والراديو و الأخبار على صفحات الإنترنت (٢٪ لكل منها).

وبسبب النظام الانتخابي الجديد، تعتبر وسائل الإعلام إلى حد ما وسائل هامة في الحملات الانتخابية. ^{٧٦} لا يضم قانون الانتخاب أية أحكام فيما يتعلق بتلقي المرشحين لوقت مجاني على الهواء سواء في الوسائل الإعلامية التابعة للدولة أو الوسائل الإعلامية الخاصة لتقديم وجهات نظرهم السياسية ومؤهلاتهم للناخبين.

في انتخابات مايو ٢٠٠٨، قامت وزارة الداخلية بإقرار ترتيبات لإقامة الحملات في وسائل الإعلام. تطلبت هذه الترتيبات من محطات الراديو والتلفاز الخاصة معاملة المرشحين بشكل متساو، وأن تفرق بشكل واضح بين الإعلانات التجارية وبين حملات المرشحين، وأن تغطي التنافس بشكل غير منحاز. ووفقاً لهذا الترتيب، يحرم على التلفاز والراديو إذاعة نتائج الاقتراعات أو التصريح بالنتائج قبل صدور بيان رسمي بها. كذلك ينص هذا الإجراء على مراقبة وسائل الإعلام الخاصة من قبل وزارة الإعلام لتقييم مدى الالتزام. إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الوزارة قد قامت بالفعل بمراقبة وسائل الإعلام و قبلت أو فصلت في أي شكاوى بهذا الشأن ^{٧٧}.

٧٥ - الجمعية الاقتصادية الكويتية، مرجع سابق.

٧٦ - الدوائر الانتخابية الكبيرة لا تتيح قدرًا كبيراً من التواصل الشخصي بين المرشحين والناخبين.

٧٧ - قام أحد المحاورين بإخطار اللجنة الدولية لكتابة التقارير بشأن الديمقراطية أن الكتلة قد تلقت إعلانات لمرشحها أكثر مما دفعت له مقابلًا. كان هذا في جزء منه بسبب تعاطف المحطة الفضائية التلفزيونية مع الكتلة، ولكنه اعتبر كذلك وسيلة للحصول على المزيد من الدخل الإعلاني من خلال تشجيع المنافسين والمرشحين الآخرين على شراء المزيد من الإعلانات عن حملاتهم الانتخابية.

شهدت انتخابات ٢٠٠٨ استخداماً أكثر كثافة للوسائل الإلكترونية من قبل المرشحين، وذلك مقارنة بالانتخابات السابقة. فبعد أن تمت الدعوة لإجراء الانتخابات، أسرع عدد من الكتل والمرشحين الأفراد بتأسيس قنوات تلفزيونية فضائية لإجراء الحملات. وأشار أحد التقارير الإعلامية إلى أن هذا كان استجابة لأحكام القانون ٢٠٠٨/٤، والتي قلصت أفق الوصول إلى الناخبين بقصره على المواد المطبوعة^{٧٨}

٣-٧ تمويل الحملات الانتخابية

بينما لا توجد معايير دولية قائمة بشأن تمويل الحملات الانتخابية، فقد بينت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن: "فرض حدود معقولة على الإنفاق على الحملات الانتخابية قد يكون أمراً له ما يبرره، حيث أن ذلك أمر ضروري لضمان عدم التأثير على الخيار الحر للأصوات أو على العملية الديمقراطية عبر الإسراف في الإنفاق من قبل أحد المرشحين أو الأحزاب" (التعليق العام على المادة ٢٥، فقرة ١٩).

أصبحت إقامة الحملات الانتخابية أكثر تكلفة، بسبب اتساع الدوائر الانتخابية. فوفقاً لبعض تقارير الإعلام، أنفق المرشحون مبالغ هائلة من المال على الحملات: تشير بعض التقديرات إلى أن المرشحين في انتخابات ٢٠٠٨ قد أنفقوا قرابة ٥٠,٠٠٠ د.ك. (قرابة ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي / ١٢٠,٠٠٠ يورو) إلى ٥٠٠,٠٠٠ د.ك. (٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي / ١,٢٠٠,٠٠٠ يورو) على الحملة الواحدة، وأن بعض المرشحين قد أنفق أكثر من ذلك بكثير.^{٧٩} على أنه لا يوجد في الكويت أحكام قانونية بشأن تمويل الحملات الانتخابية (على سبيل المثال وضع حدود للإنفاق أو طلب الإفصاح عن مصادر تمويل الحملة الانتخابية أو النفقات)، و بهذه الطريقة يصبح من المستحيل معرفة ما تم إنفاقه بواسطة المرشحين على حملاتهم الانتخابية. إن غياب أي أحكام تتعلق بالإنفاق على الحملات يخلق بيئة إجراء حملات انتخابية متباينة للغاية بين المرشحين، و يقلل من شفافية العملية.

يقدم التشريع الانتخابي قدرًا محدوداً من الإجراءات التنظيمية للحملات الانتخابية. سيكون من المفيد بيان حقوق وواجبات ومحظورات إقامة الحملات الانتخابية وتنظيمها في قانون الانتخاب. في الوقت ذاته يتعين السماح للمرشحين بمزيد من المقار الانتخابية و أن يكون لديهم إمكانية الوصول إلى عدد أكبر من المواقع الموافق عليها رسمياً للإعلان بالملصقات عن حملاتهم.

لخلق المزيد من الظروف المتساوية لإقامة الحملات الانتخابية، يتعين النظر بعين الاعتبار إلى وضع سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية، و طلب الإفصاح عن مصادر دخل الحملة ونفقاتها.

على القانون أن يبين بوضوح الهيئة المسؤولة عن ضمان الالتزام بإجراءات الحملات الانتخابية، و ما هي الجهة التي يمكن للمرشحين التقدم فيها بشكاوى أو طعون في هذا الصدد.

^{٧٨} "وزارة الإعلام تضع القواعد الخاصة بالتغطية الإعلامية" (كونا) تايمز، ٤ إبريل ٢٠٠٨.

^{٧٩} "تكاليف الإعلانات الانتخابية للمرشحين كلفت على الأقل نصف مليون دينار كويتي"، كونا، ٢٠ إبريل ٢٠٠٨.

٨- التصويت

ينص قانون الانتخاب على التصويت بالاقتراع السري. وتنص المادة ٣٤ من القانون على أنه في حال عدم تمكن أي ناخب من وضع علامة على اختياره بنفسه فإن عليه أن يخبر رئيس اللجنة الفرعية للتصويت، والذي سيقوم بوضع العلامة نيابة عنه^{٨٠}. ولا يبدو أن هناك ثمة أحكام بشأن تصويت أولئك الذين لا يستطيعون بدنياً الحضور إلى مراكز التصويت شخصياً، من أمثال كبار السن، أو الراقدين في المستشفيات، أو الأشخاص قيد الاحتجاز ممن لم تتم إدانتهم بعد^{٨١} أو أولئك المقيمين بالخارج سواء بصفة مؤقتة أو دائمة. وهذا يسبب في واقع الأمر تجريد الأشخاص غير القادرين على الحضور إلى مراكز الاقتراع من حقوقهم الانتخابية.

كما يبين القانون الانتخابي العديد من الجرائم الانتخابية. فالتصويت باسم شخص آخر، وتعليم أكثر من ورقة اقتراع (التصويت المتعدد)، أو الكشف عن الشخص الذي تم التصويت له، أو الدخول إلى مركز الاقتراع بدون وجه حق وعدم المغادرة عند الطلب، و «إهانة» أي من أعضاء أي لجنة انتخابية، جميعها أمور محرمة بموجب القانون، ومن الممكن أن تؤدي إلى غرامة أو حكم بالسجن يصل إلى ستة عشر شهراً. وكذلك فإن استخدام القوة أو الحيلة لمنع ناخب من استخدام امتيازاته أو للتصويت بطريقة معينة، و دخول مركز التصويت مع حمل أسلحة أو آلة تصوير (أو ما شابه)، أو سرقة أو إتلاف قائمة المصوتين، أو غيرها من المستندات الانتخابية وتغيير نتائج الانتخابات بأي طريقة من الطرق، وخرق حرية التصويت أو خرق النظام في مراكز التصويت، و سرقة أو إتلاف صناديق الاقتراع كلها أمور محرمة ومن الممكن أن تؤدي إلى غرامة أو إلى عقوبة بالسجن تصل إلى خمس سنوات. تبدو هذه المحظورات منسجمة إلى حد كبير مع التعليق العام ٢٥.



وقد صممت أكشاك الانتخاب المستخدمة في انتخابات مايو ٢٠٠٨ بعناية تتيح للجنة التصويت رؤية واضحة لما يقوم به الناخبون دون خرق خصوصيتهم. تستخدم الكويت صناديق اقتراع شفافة. تتيح هذه الصناديق للجنة أن ترى أن أوراق الاقتراع الأصلية فقط قد تم إيداعها في الصندوق ويمكنها أن تخدم باعتبارها تأميناً ضد الأنشطة الاحتيالية (من قبيل تصوير الاقتراع بالصور الثابتة أو الفيديو).

يتم طباعة أوراق الاقتراع من قبل وزارة الداخلية، وهي تحتوي على أسماء المرشحين بالترتيب الأبجدي. ويتم المصادقة على أوراق الاقتراع لتصلح للاستخدام عن طريق ختمها قبل تسليمها إلى الناخبين. يمكن لكل ناخب أن يصوت حتى لأربعة مرشحين. هناك ٤١٣ مركز اقتراع متاحة أمام ناخبين يصل عددهم إلى ٣٦١,٠٠٠ ناخب - نسبة تقارب ١:٨٧٠ (قراءة ٨٧٠ ناخب لكل مركز)، بما يسمح بمعالجة سلسلة للناخبين^{٨٢}.

٨٠ - ينص التعليق العام ٢٥ على أن "الدعم المقدم للمعاقين، والعميان، أو الأميين ينبغي أن يكون مستقلاً" (أضيف التأكيد) و (نقطة ١٢) ينص على إقرار طرق معينة كالصور والرموز لضمان حصول الناخبين الأميين على قدر مكافئ من المعلومات التي يمكنهم بناء عليها تحديد اختيارهم.

٨١ - التعليق العام ٢٥ (نقطة ١٤) ينص على أن: "الأشخاص الذين حرّموا حريتهم، ولم تتم إدانتهم بعد، لا ينبغي منعهم من ممارسة حق التصويت".

٨٢ - إلا أن جمعية الشفافية الكويتية في تقريرها رقم ٩ علقت على أنه قد لوحظ ازدياد كبير على بعض مراكز التصويت. قد يكون من الصعب زيادة عدد مراكز الاقتراع حيث أن عدد القضاة المتاحين للعمل كرؤساء اللجان الانتخابية محدود

لكل من الرجال والنساء مرافق انتخابية منفصلة. يتم الاقتراع على مدى ١٢ ساعة، من الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساءً.

تعرض قوائم الناخبين في مراكز الاقتراع، ويقوم رئيس اللجنة الانتخابية الفرعية بالتحقق من هوية كل ناخب. بينما ينص القانون على استخدام بطاقات المصوتين الشخصية، يتعين على المواطن الذي لا تكون بطاقته قد صدرت بعد إبراز شهادة جنسيته.

ورئيس اللجنة الفرعية مسئول عن الحفاظ على النظام و يجوز له استدعاء الشرطة (أو الجيش) للتدخل. كذلك لا يجوز لأفراد الأمن دخول غرفة التصويت إلا بناء على أمر منه.

في انتخابات مايو ٢٠٠٨، كانت المناطق المحيطة بمراكز التصويت كثيراً ما تزدهم بأشخاص يقومون بحملات دعاية نيابة عن المرشحين.

أحكام التصويت كافية بشكل عام، ولكن يتعين أخذ تزويد المواطنين غير القادرين على الحضور إلى مراكز الاقتراع شخصياً بعين الاعتبار وذلك بتأمين وسيلة مناسبة لهم لممارسة حقهم بالتصويت. قد يكون من المفيد أن يخصص لكل مرشح رقماً معيناً على ورقة الاقتراع لتقليل الأخطاء في عد الأصوات، مثال: في الحالات التي تتشابه فيها أو حتى تتطابق أسماء المرشحين. ينبغي تشديد القانون لمنع حملات مساندة المرشحين في باحة المقار الانتخابية لأن مثل هذا النشاط من شأنه التأثير على الناخبين و التسبب في حدوث الازدحام على المداخل.

٩- عد الأصوات، تجميع وإعلان النتائج

تنص المادة ٣٧ من قانون الانتخابات على: "تقرر اللجان الانتخابية كافة الأمور المتعلقة بالعملية الانتخابية وصلاحيات أو عدم صلاحية الاقتراع" (إضافة التوكيد)^{٨٣}

وبموجب أحكام قانون الانتخاب، يتوقف التصويت في تمام الساعة الثامنة مساءً (إلا إذا كان هناك ناخبون حاضرون لم يدلوا بأصواتهم بعد). يتم إعداد محضر (بروتوكول) بمرحلة الاقتراع، ويتم توقيعه من قبل كافة أعضاء اللجان الفرعية، ثم تبدأ عملية عد (وفحص) الأصوات.

وعلى اللجنة الاستمرار في عد الأصوات لحين إتمام العملية. وفي ظل النظام الانتخابي الجديد، أصبح عد الأصوات عملية أكثر تعقيداً، لأن كل ورقة اقتراع تحتوي على أصوات لأربعة مرشحين. وعليه من المحتمل أن يستغرق عد الأصوات أربعة أضعاف الوقت الذي استغرقه في السابق ليتم الانتهاء منه.

٨٣ - بموجب القانون، تتضمن الاقتراعات غير الصالحة "الأصوات المشروطة"، الأصوات على أوراق لا تتوافق مع العينة، والأصوات التي تكشف عن هوية المدلي بها.

ينص القانون الانتخابي على أنه بعد استكمال عد الأصوات يتم صياغة محضر بوقائع عملية عد الأصوات من نسختين (أصل وصورة). يتم وضع كافة المواد (اوراق الاقتراع المعلمة، و المحاضر إلخ) في صندوق الاقتراع، وإغلاقه ونقله إلى اللجنة الفرعية الأساسية، و من ثم إلى "اللجنة الأصلية". يصحب رئيس اللجنة الفرعية الأساسية هذه المواد، هو وممثل من وزارة الداخلية و عدد لا يتجاوز الخمسة من ممثلي المرشحين (بناء على الاختيار أو القرعة).

تقوم اللجنة الأصلية بتجميع كافة نتائج الاقتراع لتقرير نتائج الانتخابات النهائية على مستوى الدوائر الانتخابية. يحضر مرحلة التجميع رؤساء وأعضاء كافة اللجان الفرعية و ممثلي ثلاثة مرشحين. يتم إعداد محضر التجميع بواسطة اللجنة الأصلية. ويتم إرفاق نسخ من محاضر اللجنة الفرعية إلى محضر اللجنة الأصلية وإرسالها إلى وزارة الداخلية. وكذلك يتم إرسال المادة الانتخابية الأصلية إلى مجلس الأمة لحين الفصل في كافة الطعون الانتخابية. تقوم اللجنة الأصلية بإعلان أي المرشحين تم انتخابهم. يتلقى هؤلاء تصديقاً من الأمين العام لمجلس الأمة.

لا ينص قانون الانتخاب على أية أحكام تتعلق بمسألة إعادة عد الأصوات قبل إعلان النتائج. ولا يحق لممثلي المرشحين قانوناً تلقي نسخة من أي محاضر رسمية، كما أنه لا يوجد مطلب قانوني بعرض نتائج الاقتراع على العلن خارج أماكن الاقتراع أو في أي مكان عام آخر. وقد قامت وزارة الداخلية في الانتخابات الأخيرة بنشر كافة نتائج مراكز الاقتراع على موقعها على الإنترنت، بالرغم من أن القانون لا يتطلب ذلك. ولا يوجد موعد نهائي يتحتم بحلوله إعلان النتائج الرسمية النهائية للانتخابات.

إجراءات عد وتجميع الأصوات في انتخابات ٢٠٠٨

هناك اتفاق عام على أن عد و تجميع الأصوات كان أكثر الأمور إشكالية في العملية الانتخابية عام ٢٠٠٨. أدت أوجه القصور والاجتهادات المختلفة وغير المتوافقة فيها من قبل اللجان الانتخابية إلى تقليل الثقة في مصداقية وكفاءة الهيئات القائمة على إدارة الانتخابات و أدت إلى زيادة الطعون الانتخابية بعد اعلان النتائج.^{٨٤}

يبدو أنه عندما تم وضع النظام الانتخابي الجديد، فإنه لم يعط القدر الكافي من الاهتمام للكيفية التي سيتم بها عد الأصوات حيث يحتوي كل اقتراع على أصوات يصل عددها إلى أربعة مرشحين. وقد تم تجميع ذلك بقرار مثير للجدل^{٨٥} من قبل اللجنة الاستشارية العليا قبل الانتخابات باستخدام نظام إلكتروني لتسهيل عد الأصوات^{٨٦} دون أن يتم كما هو واضح إجراء الدراسات أو تجريب المعدات بشكل كافٍ. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام معدات إلكترونية للمساعدة في إحصاء الأصوات لم يكن أمراً محسوباً له من قبل القانون. كذلك كان هذا القرار مثيراً للجدل لأنه تطلب دخول موظفي معلومات من شركة خاصة لإدارة النظام بينما لا يمنح القانون لأي شخص غير أعضاء اللجان وممثلي المرشحين والناخبين والمرشحين حق الدخول إلى مراكز الاقتراع، أو الاشتراك في عد الأصوات.

٨٤ - انظر تقرير جمعية الشفافية رقم ٩

٨٥ - على أنه لا يوجد بالرغم من ذلك قرار مكتوب في هذا الصدد، الأمر الذي يثير الكثير من القلق بشأن عدم كفاية الإجراءات القانونية المتعلقة بأداء هذا الكيان و كفاية قواعده الإجرائية (إن وجدت).

٨٦ - تم ربط النظام بقاعدة بيانات حاسوبية عرضت النتائج النهائية للمرشحين

ويبدو أن العديد من المرشحين، بمن فيهم بعض أعضاء البرلمان المخضرمين، لم يكونوا على علم بالتفاصيل الخاصة بالنظام الجديد.^{٨٧} وهذا يثير تساؤلات هامة بشأن شفافية اتخاذ القرار بواسطة لجان إدارة الانتخابات.

وبينما ذكرت وزارة الداخلية لجمعية الشفافية الكويتية بأن النتائج الرسمية سوف تقوم على العد اليدوي للأصوات، يبدو أنه ليس هناك تعليمات كتابية بهذا الأمر و يبدو أن اللجان الفرعية أقرت طرقاً مختلفة للتعامل مع بعض التسجيلات باعتبارها نتائج رسمية لإجمالي أصوات الاقتراع بناء على النظام الإلكتروني على حين استخدم البعض الآخر نظام العد اليدوي. وعليه فقد تكون نتائج بعض الدوائر قائمة على مزيج من الطريقتين المختلفتين المستخدمتين على مستوى مراكز الاقتراع.

يثير تنوع المشاكل التي تم رصدها الكثير من القلق بشأن ترتيب عد الأصوات. على سبيل المثال منح الأصوات للمرشح الخطأ، والذي يحدث على سبيل المثال نتيجة التشابه في الأسماء، والإعلان المبكر للنتائج بناء على التجميع الإلكتروني إلخ.^{٨٨} وفي خرق واضح لقانون الانتخاب، سمح بعض رؤساء اللجان الانتخابية فقط لخمس من ممثلي المرشحين بالحضور أثناء عد الأصوات. كذلك رصدت جمعية الشفافية الكويتية عددا من أوجه القصور الخطيرة في عملية التجميع.

ينبغي مراجعة الإجراء الخاص بعد الأصوات باعتباره أولوية عاجلة للبرلمان الجديد. ينبغي إثارة كافة الأمور الهامة المتعلقة بتجميع عد الأصوات في القانون الانتخابي، والذي يتعين أن يكون له درجة أعلى من السيادة مقارنة بقرارات الهيئات القائمة على إدارة الانتخابات.

يتعين زيادة درجة شفافية عد وتجميع الأصوات وتنظيمها بطريقة تسمح لكافة المرشحين أو ممثليهم بالحضور، كما هو مطلوب وفق أحكام التعليق العام ٢٥. ينبغي أن يخول المرشحون أو ممثليهم الحق في الحصول على نسخة أو صورة من المحضر الرسمي للجان الانتخابية. وينبغي أن يتضمن القانون الانتخابي أحكاماً تنظم عملية إعادة عد أوراق الاقتراع.

يجب عرض نسخة واحدة من نتائج كل مركز اقتراع مباشرة بعد توقيع المحضر من اللجنة الفرعية. ينبغي أن تكون هيئة إدارة الانتخابات مطالبة بنشر نتائج الانتخابات الخاصة بكافة مراكز الاقتراع، على سبيل المثال على موقعها على شبكة الإنترنت، في موعد لا يتجاوز الوقت الذي يتم فيه إعلان النتائج رسمياً.

ينبغي أن يضع قانون الانتخابات موعداً نهائياً قانونياً يتعين بحلوله إعلان النتائج الرسمية النهائية للانتخابات.

٨٧ - وقد تم الاعتراض عليه بشدة من قبل بعض المرشحين بمجرد العلم به.

٨٨ - انظر جمعية الشفافية الكويتية، التقرير التاسع حول انتخابات مايو ٢٠٠٨ لمزيد من التفاصيل

١٠- النساء

استطاعت النساء ممارسة حقهن في التصويت والترشح للانتخابات اعتباراً من عام ٢٠٠٥ فقط^{٨٩}، وقد شاركن في اثنتين من الانتخابات البرلمانية منذ ذلك الحين، حيث كانت نسبة المرشحات من النساء تقل عن ١٠٪. ولم يتم فوز أي امرأة لعضوية البرلمان في أي من هاتين المرتين، بالرغم من أنه في انتخابات عام ٢٠٠٨ اقتريت إحدى المرشحات كثيراً من الفوز. ومنذ عام ٢٠٠٦، كان هناك ثلاثة عضوات في البرلمان بفضل عملهن كوزيرات، وعليه فإن الكويت تصنف تصنيفاً منخفضاً للغاية مقارنة بالمعايير الدولية، من حيث عدد العضوات النساء في البرلمان.^{٩٠}

لا يساعد النظام الانتخابي في الكويت على انتخاب المرأة للبرلمان، لأنه يقوم على الترشيح الفردي. وبشكل عام، فإن المرشحات عن النساء يحصلن على حظٍ أوفر من حيث النسبة في النظام الانتخابي المستند إلى القوائم، حيث يمكنهن الفوز بمقاعد حتى إذا لم يكن على أول القائمة الحزبية. إلا أن تخفيض عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ إلى خمسة ينبغي أن يكون قد جعل فرص النساء أفضل في الانتخاب، فبينما يكون من الأصعب على النساء الفوز بالانتخابات في دوائر انتخابية ضيقة يواجهن فيها مرشحين ذوي دعم اجتماعي وثيق، فإنه في الدوائر الانتخابية الأكبر يمكن أن يكون هناك المزيد من التنوع في أنماط التصويت. بالإضافة إلى ذلك فإن الدوائر الانتخابية الكبرى تسهل من إجراء الحملات الانتخابية بواسطة الجماعات السياسية، والتي من الممكن أن تجعل من الأسهل على المرشحات النساء أن يصبحن معروفات.

ومن المحتمل أن تمثل التكلفة العالية للحملات الانتخابية في الكويت عبئاً على المرشحات من النساء، لأن الموارد المالية للمرأة تميل إلى أن تكون أقل من الرجل.

١١- نظام الشكاوى والطعون

يمكن تقديم الشكاوى ضد قرارات تسجيل الناخبين إلى اللجان الانتخابية. أما الطعون ضد قراراتهم فيمكن تقديمها إلى المحكمة الدستورية العليا (انظر أعلاه). أما فيما يتعلق بتسجيل المرشحين، فيمكن الطعن على رفض وزارة الداخلية تسجيل ترشيح ما أمام المحكمة الدستورية العليا. في انتخابات مايو ٢٠٠٨، قامت المحكمة العليا بإعادة تسجيل مرشحين رفضوا من قبل وزارة الداخلية.

فيما يتعلق بنتائج الانتخابات، يمكن لأي من الناخبين أو المرشحين طلب إبطال الانتخابات في دائرته الانتخابية. يتم رفع مثل هذه الطلبات إلى البرلمان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات. وتفصل المحكمة الدستورية العليا بشأن هذه الطعون.

٨٩ - كان هناك مبادرات سابقة (في ١٩٩٩ و ٢٠٠٣) لمنح حق التصويت للنساء ولكنها لم تنجح. في عام ٢٠٠٥ تم إقرار حق النساء في التصويت ضد مقاومة المحافظين والإسلاميين من أعضاء البرلمان، وحظي بالأغلبية فقط بفضل مساندة أعضاء البرلمان ممن كانوا وزراء.

٩٠ - مكانتها ١٢١ حيث ١٢٧ هي المرتبة الأدنى على جدول الاتحاد البرلماني الدولي، انظر <http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm> المتوسط الدولي هو ١٧٪ نساء في البرلمان.

بعد انتخابات مايو ٢٠٠٨، تقدم ٣١ مرشحاً بطعون على نتائج الانتخابات أمام المحكمة الدستورية^{٩١} وفي سبتمبر أبطلت المحكمة الدستورية انتخاب اثنين من أعضاء البرلمان وأعلنت فوز اثنين آخرين، بناء على مراجعة المستندات الرسمية لجداول انتخابات مايو ٢٠٠٨.^{٩٢}

لا يضع قانون الانتخابات مواعيد نهائية للطعن على نتائج الانتخابات و يترك للمحكمة الدستورية أن تقرر في هذا الشأن. هذا الأمر يعتبر مشكلة لأن البرلمان قد يبدأ عمله بناء على تشكيل من الأعضاء يتبين لاحقاً أنهم لا يعكسون نتائج الانتخابات. بل والأسوأ من ذلك، إذا تعين إعادة الانتخابات فإنها ستتمخض عن نتائج سياسية و مؤسسية مؤثرة لأن الأمر سيحتاج إلى إعادة الانتخابات في مجمل الدائرة الانتخابية للمرشح المعني، أي التأثير على ٢٠٪ من أعضاء البرلمان. وبناء عليه ينصح بوضع مواعيد نهائية قصيرة الأمد لطعون الانتخابات، بحيث يمكن البت فيها من قبل المحكمة قبل تشكيل البرلمان الجديد.

من شأن مثل هذا الترتيب أن يحمي حقوق المرشحين في «علاج فعال» (المادة ٢ الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية) ضد الخروقات المحتملة للمادة ٢٥ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية)، وحفظ فترة ولاية أعضاء البرلمان.

يتعين أن يكون هناك مواعيد نهائية قصيرة الأمد ولكنها معقولة لتقديم الطعون ضد نتائج الانتخابات للمحكمة الدستورية لتقرر بشأن تلك النتائج. والوضع المثالي هو إتمام النظر في كافة الطعون قبل تشكيل البرلمان الجديد.

١٢ - مراقبة الانتخابات من قبل مجموعات غير حزبية

ليس ثمة مراقبة غير حزبية للانتخابات. لقد أقر العديد من الدول بدور مراقبة الانتخابات على نطاق واسع، باعتباره أساسياً في ضمان الشفافية، وبالتالي تحسين تكامل العملية الانتخابية و بالتالي تحسين ثقة الناخبين. وقد استقبلت الديمقراطيات الراسخة مثل المملكة المتحدة، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية بعثات مراقبة انتخابات دولية في السنوات الأخيرة، ورعت الأمم المتحدة «إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات»^{٩٣} والذي يبين فوائد، والتزامات المراقبة المسؤولة للانتخابات، بما في ذلك ميثاق شرف. أشارت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أنه «ينبغي أن يكون هناك إمعان نظر في عملية التصويت وعد الأصوات (...) بحيث يكون لدى الناخبين ثقة في أمن الاقتراع و عد الأصوات»^{٩٤}

٩١ - انظر "عرب تايمز الكويت" ٢٩ يونيو ٢٠٠٨، <http://www.arabtimesonline.com/cient/pagesdetails.asp?nid=17772&ccid=9>.

٩٢ - انظر التفاصيل في "كويت تايمز" محكمة كويتية تستبدل اثنين من أعضاء البرلمان " ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨.

٩٣ - يمكن تحميله من http://ec.europa.eu/europeaid/observer/declaration_of_principles_code_of_conduct_conduc_en.pdf

٩٤ - لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مادة ٢٥، فقرة ٢٠.

وإنه سيكون من المفيد النظر في تعديل القانون لينص صراحة على مراقبة الانتخابات. على أنه من المهم ملاحظة أن الصحافيين مخولون دون مشاكل بمتابعة الانتخابات، وأن ١,٥١٧ صحافياً محلياً وأجنبياً تم اعتمادهم في انتخابات ٢٠٠٨ لمتابعة الانتخابات.

١٣- الانتخابات البلدية

يضطلع المجلس البلدي الكويتي بعدد من الخدمات العامة، كالطرق، والتخطيط العمراني، و جمع القمامة، والصرف الصحي. يتألف المجلس البلدي من ١٦ عضواً، منهم عشرة منتخوبون إنتخاباً مباشراً، بينما يتم تعيين ستة من قبل الأمير. تحدث الانتخابات المباشرة في عشر دوائر انتخابية. مدة المجلس البلدي أربعة سنوات. وعلى المرشحين أن يكونوا قد بلغوا من العمر ثلاثين سنة على الأقل.

- ١) ينبغي مراجعة إجراء عد الأصوات: يتعين وضع كافة السمات المهمة لعد الأصوات و تجميعها في قانون الانتخاب. كذلك وينبغي تحسين مستوى شفافية عد وتجميع الأصوات و ترتيبها بشكل يسمح لكافة المرشحين أو ممثليهم بالحضور. وينبغي منح المرشحين أو ممثليهم الحق في الحصول على نسخة معتمدة من المحضر الرسمي للجان الانتخابية. كما ينبغي أن يتضمن قانون الانتخاب أحكاماً تنظم إعادة عد أوراق الاقتراع. وينبغي إعلان نسخة واحدة من نتائج الانتخابات لكل مركز اقتراع، وذلك بصورة علنية فور توقيع المحضر من اللجنة الفرعية. وينبغي أن يطلب من هيئة إدارة الانتخابات نشر نتائج الانتخابات لكافة مراكز الاقتراع، على سبيل المثال على موقعها على شبكة الإنترنت، في موعد لا يتجاوز موعد إعلان النتائج الرسمية. وكذلك يجب أن يتضمن قانون الانتخاب موعداً نهائياً يتم بحلوله الإعلان عن النتائج الرسمية للانتخابات.
- ٢) ينبغي أن يكون هناك موعد نهائي قصير الأمد ولكنه معقول لتقديم الطعون ضد نتائج الانتخابات و للمحكمة الدستورية الفصل في هذه النتائج. والوضع الأفضل هو أن يتم استكمال النظر في كافة الطعون قبل تشكيل البرلمان الجديد.
- ٣) عند تخطيط الدوائر الانتخابية، ينبغي مراعاة أن يمثل كل مرشح انتخابي للبرلمان عدداً مماثلاً من الناخبين.
- ٤) لا يبدو سن ٢١ عاماً أو أكثر كسن انتخابي متوافقاً مع الأحكام الأخرى، فعلى سبيل المثال يمكن للكويتيين الزواج و قيادة السيارة بالفعل في سن الثامنة عشرة من العمر، لذا ينبغي النظر في تخفيض سن الانتخاب إلى ثمانية عشر عاماً.
- ٥) ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى منح الكويتيين الحاصلين على الجنسية بطريق التجنيس حق التصويت فور حصولهم على الجنسية.
- ٦) ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى إعطاء الشرطة والقوات المسلحة حق التصويت.
- ٧) ينبغي أن يبين القانون الإجراءات التفصيلية و المواعيد النهائية لإدارة طلبات المرشحين، أي متى و كيف يمكن قبولها أو رفضها، ومتى يتعين تقديم الطعون بشأنها إلخ. من شأن مثل هذه الأحكام أن تمنع تقديم الطعون قبل الانتخابات بفترة وجيزة كما حدث في انتخابات مايو ٢٠٠٨. يتعين السماح للمجنسين بالترشح للانتخابات على الفور وليس بعد عشرون عاماً من حصولهم على الجنسية، والنظر في زيادة المبلغ المودع لتسجيل المرشحين، والذي يعد حالياً منخفضاً للغاية، بحيث يشكل عقبة مؤثرة أمام المرشحين العابثين.
- ٨) قد يكون هناك حاجة إلى إعادة النظر في المسؤولية المشتركة عن إدارة الانتخابات بين وزارة الداخلية ووزارة العدل والقضاء، والتي من الممكن أن تتمخض عن تطبيق غير متناسق للقانون في مراكز الاقتراع

المختلفة. حيث أن دور اللجنة الاستشارية العليا في الانتخابات غير منظم بوضوح. وبالنظر إلى أوجه القصور المذكورة، فقد يكون من المفيد مناقشة صيغ أخرى لإدارة الانتخابات، مثل تأسيس لجنة انتخابات مستقلة.

٩ (بغض النظر عن الهيكلية الإدارية، ينبغي أن يكون هناك المزيد من التنظيم في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الانتخابات، ونشر مثل تلك القرارات.

١٠ (من الممكن تنظيم حقوق وواجبات المرشحين أثناء الحملات الانتخابية بصورة أفضل. بالنظر إلى الدور المؤثر الذي يلعبه المال في الانتخابات في الكويت، قد يكون من المفيد النظر في وضع قواعد لتمويل الحملات الانتخابية. وينبغي الكشف عن الهيئة المسؤولة عن ضمان أن الأحكام الخاصة بالحملات الانتخابية تحظى بالاحترام و بيان أماكن تقديم الطعون ذات العلاقة.

١١ (يجب النظر بعين الاعتبار في تمكين المواطنين غير القادرين على الحضور إلى مراكز الاقتراع شخصياً عبر وسيلة مناسبة يمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت. ويجدر تخصيص عدد من أوراق الاقتراع لكل مرشح لتقليل الأخطاء في عد الأصوات، أي في الحالات التي يكون فيها لاثنين من المرشحين أسماء متشابهة أو متطابقة.

